الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد البشير الابراهيمي – برج بوعريريج-
University of Mohamed El Bachir El Ibrahimi – Bordj Bou Arreridj -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

إدارة المعرفة وجودة التعليم العالي في الجامعة الجزائرية

دراسة تحليلية لواقع الأداء المعرفي في الجزائر

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص: إدارة أعمال

إعداد الطلبة:
- **أقدوش يعقوب**
- **طهراوي مهدي عبد الرحيم**

لجنة المناقشة	
الأستاذ(ة): ملياني بوبكر	رئيسا
الأستاذ(ة): رحالي بلقاسم	مشرفا
الأستاذ(ة): بعجي سعاد	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020/2019

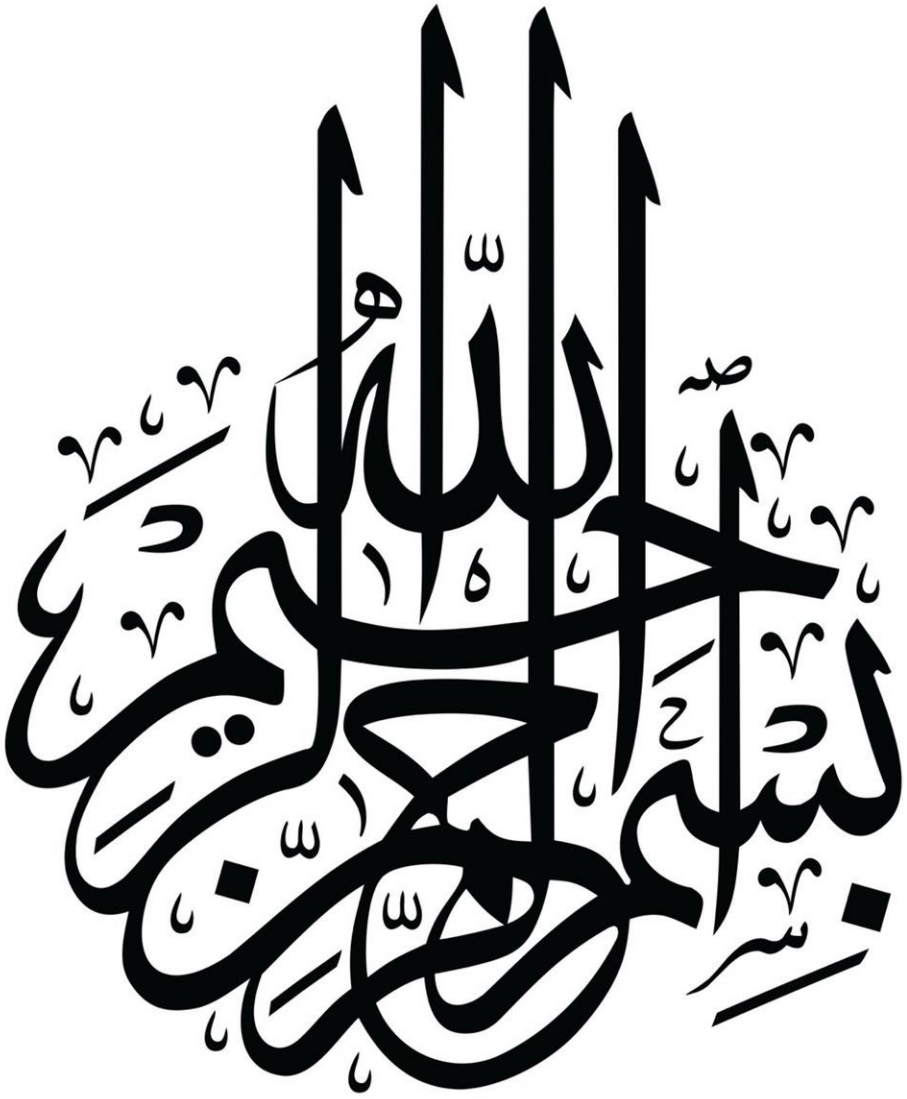
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الى أبي العطوف.... قدوتي، ومثلي الأعلى في الحياة؛ فهو من علَّمني كيف أعيش بكرامة وشموخ.

إلى أمي الحنونة..... لا أجد كلمات يمكن أن تمنحها حقها، فهي ملحمة الحب وفرحة العمر، ومثال التفاني والعطاء.

إلى إخوتي.... سندي وعضدي ومشاطري أفراحي وأحزاني..

إلى جميع الأخلاء؛ أهدي إليكم بحثي العلميي.

يعقوب

إهداء

إلى من علَّمني كيف أقف بكل ثبات فوق الأرض

أبي المحترم

إلى نبع المحبة والإيثار والكرم.

أمي الحبيبة

إلى أقرب الناس إلى نفسي.

إلى اخواتي حفظهما الله

إلى جميع من تلقَّيتُ منهم النصح والدعم

أهديكم خلاصة جُهدي العلمي

مهدي

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين

أما بعد

الحمد لله والشكر له على أن وفقنا وسدد خطانا لإنجاز هذا العمل واتمامه، وعملا بقول النبي صلى الله عليه وسلم "من لا يشكر الناس لا يشكر الله" نود أن نتقدم بالشكر الجزيل الى الأستاذ المشرف بلقاسم رحالي الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة

كما لا يفوتنا أيضا أن نشكر كل الأساتذة الذين ساعدونا على إتمام هذا العمل سواءا من قريب أو بعيد

الملخص:

قد أضحت المعرفة محركاً للاقتصاد والتقدم الاجتماعي، والسلاح الفعال لأي مؤسسة من المؤسسات إذا أدارته بشكل جيد، ومن هنا بزغت أهمية إدارة المعرفة والتي تعمل على تنظيم ما لدى المؤسسات من خبرات ومهارات ومعارف للاستفادة منها في تحقيق أهدافها، ومساندة عملية صنع القرار، وتحقيق الإبداع والابتكار، ومن ثم تحقيق التميز والميزة التنافسية. تهدف دراستنا الحالية إلى تقديم إطارٍ فكريٍ لتطبيق مفهوم إدارة المعرفة وجودة التعليم العالي في الجامعات الجزائرية مبنياً على وصف وتحليل مجموعة من الدراسات النظرية والتجارب التطبيقية لبعض مؤسسات التعليم العالي في الجزائر. وتضمنت الدراسة مبحثين أساسيين، حيث تناولنا في المبحث الأول المفاهيم الأساسية لإدارة المعرفة وجودة التعليم العالي، أما المبحث الثاني فألقنا فيه الضوء على تصنيف الجودة في مؤسسات التعليم العالي، وواقع الأداء المعرفي في الجزائر، واختتمنا الدراسة بخلاصة شملت أهم ما تمت مناقشته إضافة إلى تقديم بعض التوصيات التي تسهم بشكل فعال في تفعيل تطبيقات إدارة المعرفة في مؤسسات التعليم العالي.

الكلمات المفتاحية: المعرفة، إدارة المعرفة، الجودة، مؤسسات التعليم العالي

Abstract :

Knowledge has become an engine of economics and social progress, and an effective weapon for any enterprise if well managed. Hence, the importance of knowledge management emerged, which works to organize the expertise, skills and knowledge that institutions possess to achieve their goals, support decision-making ; and achieve creativity and innovation. And then achieve distinction and competitive advantage. Our current model is to present the overall concept of knowledge management and the quality of higher education in Algerian universities, based on a description of a set of studies and applied applications of Some educational institutions in Algeria. Defending higher education, the reality of cognitive performance in Algeria, higher education, and the quality of higher education. As for the second research, we shed light on the classification of universities and higher education, and the reality of cognitive performance in Algeria. We concluded the study with a summary that included the Most important things discussed in addition to providing Some recommendations that contribute effectively to activating knowledge management applications in higher education institutions.

***Key words**: Knowledge, knowledge management, quality, high education institutions*

فهرس المحتويات

المحتويـــات	الصفحة
الاهداء	
الشكر	
ملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: الاطار النظري لإدارة المعرفة وجودة التعليم العالي	**23-02**
تمهيد	**20**
المبحث الأول: الأدبيات النظرية المتعلقة بإدارة المعرفة وجودة التعليم العالي	**03**
المطلب الأول :المفاهيم الاساسية المتعلقة بإدارة المعرفة	**03**
الفرع الأول: مفهوم المعرفة	**03**
الفرع الثاني: مفهوم إدارة المعرفة	**05**
الفرع الثالث: أهمية وأهداف إدارة المعرفة	**06**
الفرع الرابع: عناصر إدارة المعرفة	**07**
الفرع الخامس: متطلبات إدارة المعرفة	**08**
المطلب الثاني: مفاهيم أساسية في جودة التعليم العالي.	**09**
الفرع الأول: مفهوم جودة التعليم العالي	**09**
الفرع الثاني: أهداف وأهمية جودة التعليم العالي	**10**
الفرع الثالث: متطلبات الجودة في التعليم العالي وفق أهم المتغيرات	**11**
الفرع الرابع: جودة التعليم العالي بين الآمال والتحديات	**15**
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية	**18**
المطلب الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بإدارة المعرفة وجودة التعليم العالي	**18**

الفرع الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بإدارة المعرفة	**18**
الفرع الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بإدارة الجودة	**19**
الفرع الثالث: الدراسات السابقة المتعلقة بإدارة المعرفة وجودة التعليم العالي:	**20**
المطلب الثاني: محل الدراسة الحالية من الدراسات السابقة	**21**
خلاصة الفصل	**23**
الفصل الثاني نظرة عن واقع ادارة المعرفة والتعليم العالي في الجزائر	**48-25**
تمهيد	**25**
المبحث الأول: مؤشرات تصنيف الجودة في مؤسسات التعليم العالي	**26**
المطلب الأول: الجودة في مؤسسات التعليم العالي	**26**
المطلب الثاني: المؤشرات العالمية لتصنيف الجامعات	**27**
الفرع الأول: مؤشر كيو إس للتعليم العالي Qs	**28**
الفرع الثاني: مؤشر تايمز للتعليم العالي Time Higher Education	**28**
الفرع الثالث: مؤشر ويبو ماتركس Webo matrix	**28**
الفرع الرابع: مؤشرشنغهاي: Shangahai Academic Ranking of World Universities	**29**
الفرع الخامس: مؤشر تقرير الأخبار الأمريكي العالمي US news and World Report	**29**
الفرع السادس: التصنيف البحثي للجامعات SCImag	**30**
المطلب الثالث: تصنيف الجامعات العالمية حسب كل مؤشر	**30**
المبحث الثاني: واقع الأداء المعرفي والتعليم العالي في الجزائر	**33**
المطلب الأول: تطور سياسة البحث العلمي والتطوير في الجزائر	**33**
الفرع الأول: واقع سياسة البحث العلمي قبل سنة 1998	**33**
الفرع الثاني: سياسة البحث العلمي في الجزائر بعد سنة 1998	**34**
المطلب الثاني: مؤشرات البحث العلمي والتطوير في الجزائر	**36**
الفرع الأول: مدخلات البحث العلمي والتطوير	**36**
الفرع الثاني: مخرجات سياسة البحث العلمي	**41**

المطلب الثالث: تصنيف الجامعة الجزائرية	**46**
الفرع الأول: مؤشر Time Higher Education	**46**
الفرع الثاني: مؤشر webometrics	**47**
خلاصة الفصل	**48**
الخاتمة العامة	**50**
قائمة المراجع	**54**

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنـوان	الصفحة
01	محل الدراسة الحالية من الدراسات السابقة	21
02	أفضل عشر جامعات عالمية حسب تصنيف كل مؤشر	31
03	أفضل عشر جامعات عربية في العالم حسب مؤشر تقرير الأخبار الأمريكي العالمي	32
04	تطور مؤسسات البحث العلمي في الجزائر	34
05	توزيع مخابر البحث حسب التخصصات الكبرى	37
06	تطور مجموع الأساتذة حسب الدرجة العلمية	39
07	تزايد تعداد الأساتذة الباحثين المشاركين في أنشطة البحث	40
08	تطور النشر العلمي الدولي	42
09	مؤشرات حجم النشر العلمي الدولي للفترة الممتدة (2000–2011)	42
10	مؤشرات حجم النشر العلمي الدولي للفترة الممتدة (2000–2011)	43

قائمة الاشكال

قائمة الاشكال

رقم الشكل	العنــوان	الصفحة
01	عمليات إدارة المعرفة	09
02	توزيع عدد المخابر حسب التخصصات الكبرى	38
03	عدد الباحثين لكل مليون نسمة من السكان لسنة 2014	39

مقدمة عامة

إن التطورات والتغيرات الحديثة التي شهدتها المجتمعات الحديثة في جميع المجالات المعرفية والتكنولوجية، جعلت عالم اليوم يدرك أهمية التعليم في مواكبة التغيرات ومواجهة التحديات المحيطة به، إضافة إلى أهمية في تطوير المجتمعات اقتصاديا واجتماعيا لما يلعبه من دور فعال في تنمية الموارد البشرية، ما أوجب على المفكرين والباحثين ضرورة البحث عن نماذج جديدة لإصلاح التعليم العالي تتوافق مع احتياجاته الحالية والمستقبلية حيث أصبحت أمم اليوم تقاس بما تملكه من ثروة معرفية متعلمة قادرة على الإبداع والإنتاج وبما تحمله من فكر وقيم تساعد في ترسيخ السلوكيات الحضارية الراقية، فلذلك أصبحت المؤسسات الحديثة تعتمد على مخرجات التعليم العالي التي تمتاز بالجودة والأداء المتميز.

لذا أصبحت المعرفة تعتبر عاملا مهما في نجاح كل من الفرد والمؤسسة على المدى البعيد، في هذا الإطار برز مفهوم "إدارة المعرفة" بإعتبارها من أهم المداخل التي تساعد في التغلب على تحديات هذا العصر، وتحقيق قيمة مضافة تمكنها من البقاء، ففي ظل هذا التحول أصبحت تواجه المؤسسات على اختلاف أنواعها ومؤسسات التعليم العالي مرحلة من التغيرات والتحولات، التي كان سببها الثورة المعلوماتية والتقنية، التي اعتمدت على المعرفة العلمية المتقدمة والاستخدام الأمثل للمعلومات المتسارعة، ونتيجة هذه التحولات أصبحت المعرفة مصدرا استراتيجيا الأكثر أهمية في بناء الميزة التنافسية للمؤسسات.

تعد إدارة المعرفة أحد التطورات الفكرية المعاصرة ذات الأثر الفعال على نجاح الأعمال والمؤسسات التعليمية، انطلاقا من مفهوم رأس المال الفكري، لأن إدارة المعرفة تؤسس فكرة مفادها إن المؤسسات ملزمة باستغلال ما لديها من معرفة بكل ما تشمله من تراخيص وبراءات اختراع لمعلومات خاصة بالمجال الذي تعمل فيه، كما يجب أن تتسع الثقافة التنظيمية لتحوي الجوانب العديدة الخاصة بها على جانب ذلك تشجيع القيادة على تبني إدارة المعرفة.

أصبح الاهتمام بموضوع جودة التعليم العالي الذي أصبح يشكل تحديا، حيث بادرت العديد من المؤتمرات على الصعيد العالمي والإقليمي والمحلي بالاهتمام به من أجل تحسين المردود النوعي للتعليم. يمثل مفهوم تحسين جودة التعليم العالي والتي عملت على تحديد السياسات والمعاير الاخذ بها وادخلها في برامجها كمتطلب أساسي للاعتراف بها واعتمادها وتحسين السياسات التعليمية الأخذ بها وإدخالها في برامجها كمتطلب أساسي للاعتراف بها واعتمادها وتحسين السياسات التعليمية في ظل الثورات المعرفية والتكنولوجية وتحفيز طاقات الأفراد وتطوير الأداء الجامعي من أجل تعزيز القدرة التنافسية.

أولا: الإشكالية الرئيسية:

على الرغم من انتشار مفهوم إدارة المعرفة وتطبيقاته على نطاق معتبر في قطاع منظمات الأعمال المختلفة، إلا أنه مازالت البحوث والتجارب والتطبيقات لهذا المفهوم في منظمات التعليم العالي محدودة وغير كافية.مما سبق، وباعتبار وإدراك منظمات التعليم العالي أن المعرفة هي مصدر تحسين العملية التعليمية والارتقاء بجودة مخرجاتها، وفي إطار التوجهات السالفة

الذكر، فالدراسة الحالية تهدف إلى إلقاء الضوء وتحليل واقع إدارة المعرفة وجودة التعليم العالي والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية.

ومن هنا تظهر إشكالية البحث على النحو التالي:

ما واقع الأداء المعرفي والتعليم العالي والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية؟

وتنبثق من هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما دور إدارة المعرفة في تحسين جودة التعليم العالي في ضل التحولات الإدارية الحديثة؟
- ما هي متطلبات ومقومات تطبيق إدارة المعرفة في منظمات التعليم العالي؟
- فيما تتمثل جودة التعليم العالي؟ وما هي معاييرها ومؤشرتها؟
- كيف يمكن تقييم الواقع المعرفي وجودة التعليم العالي والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية؟

ثانيا: فرضيات البحث

من أجل الإجابة على الإشكالية محل الدراسة والأسئلة الفرعية، وسيتم إختبار مدى صحة هذه الفرضيات من خلال:

الفرضية الأولى: توفر الجزائر أغلفة مالية معتبرة توجهها نحو قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

الفرضية الثانية: نسبة عدد الباحثين لكل مليون نسمة في الجزائر نسبة معتبرة مقارنة بالدول المجاورة.

الفرضية الثالثة: تزايد عدد الباحثين في الجامعة الجزائرية أدى إلى تحسن مخرجات البحث العلمي، خاصة النشر العلمي الدولي وبراءات الاختراع.

ثالثا: أهداف الدراسة:

1. تناول المفاهيم النظرية المتصلة بإدارة المعرفة وجودة التعليم العالي.
2. التعرف على أهم مراحل تطور منظومة البحث العلمي في الجزائر منذ الإستقلال إلى يومنا هذا.
3. إبراز دور السياسات المتبعة في تنشيط البحث العلمي في الجزائر.
4. تقييم سياسات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في منظومة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية، من خلال تبيان مواطن القوة والضعف لهذه السياسات.

رابعا: أهمية الدراسة:

تبرز أهمية البحث من اهمية الموضوع التي يتناولها وتتمركز في المساهمة بين التطور المعرفي الذي يحدث على مستوى التعليم العالي بغية اعتماده للتكيف من المعطيات الجديدة.

وفي ضوء ذلك تتضح أهمية الدراسة في الجانبين التالين:

1. كون هذه الدراسة تتطرق لإدارة المعرفة، مفاهيمها، أهميتها، عملياتها ومتطلباتها، وبيان أثرها ودورها في تحقيق جودة التعليم العالي.
2. كون هذه الدراسة تسعى لتحليل الواقع المعرفي وسياسة البحث العلمي المعتمدة في الجزائر، مع تقييم هذا الواقع والوقوف على تصنيف الجامعة الجزائرية عالميا، افريقيا وعربيا.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيار هذا الموضوع إلى الاعتبارات التالية؟

1. البحث لمعرفة مميزات وخصائص إدارة المعرفة في منظمات التعليم العالي الجزائرية.
2. الأهمية البالغة لإدارة المعرفة وما يمكن أن تلعبه في مجال جودة التعليم العالي خاصة إذا وجدت العناية الكافية، كما هو الحال في مختلف منظمات التعليم العالي في الدول المتقدمة.

سادسا: منهج الدراسة والأدوات المستخدم:

نظرا لطبيعة الموضوع محل الدراسة والمعلومات المطلوبة للإجابة عن أسئلتها ولتحقيق أهدافها فقد تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي لتأصيل المفاهيم المتعلقة بموضوع بإدارة المعرفة وعملياتها وجودة التعليم العالي. وتحليل واقع الأداء المعرفي وسياسة البحث العلمي في الجزائر.

سابعا: خطة البحث:

لتناول هذا الموضوع بنوع من التفصيل سنقسم دراستنا إلى فصلين:

الفصل الأول سنتناول فيه الاطار النظري لكل من إدارة المعرفة وجودة التعليم العالي، بالإضافة إلى استعراض أهم والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع وأوجه التشابه والاختلاف بينها وبين دراستنا الحالية.في حين سنخصص الفصل الثاني للدراسة التحليلية، من خلال تناول أهم مؤشرات تصنيف الجودة في مؤسسات التعليم العالي وواقع الأداء المعرفي والبحث العلمي في الجزائر. لتنتهي الدراسة بخاتمة تضم نتائج الدراسة مع بعض التوصيات والاقتراحات.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لإدارة المعرفة وجودة التعليم العالي

تمهيد:

تعاني مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي من تحديات مرتبطة بنوعية المخرجات، وعدم ملائمتها لتلك التي بتطلبها سوق العمل وخطط التنمية في معظمها، ولاسيما مع التغيرات في الثروة التكنولوجية والمعلوماتية والاتصال، نتيجة هذه التحولات أصبحت أهم مصدر للقيمة والتميز والإبداع.

تعتبر إدارة المعرفة من أهم سمات الإدارة الحديثة التي تعني الاستخدام الأمثل للمعرفة بشقها الضمني والصريح من أجل خلق القيمة. حيث تصدرت إدارة المعرفة وجودة التعليم اهتمام الباحثين لكونها العنصر الأساسي الذي تقوم عليه المنظومة التعليمية، فهي تحدد بشكل رئيسي نوعية وجودة التعليم المقدم.

لهذا سنحاول التطرق إلى أهم المحاور المرتبطة بإدارة المعرفة وجودة التعليم العالي، بدءا بتحديد مفهوم المعرفة ثم إدارة المعرفة وأهميتها وأهدافها، وبعد ذلك سنتناول مفهومي الجودة وإدارة الجودة ومعاير جودة التعليم العالي، وقد قسمنا هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: الأدبيات النظرية المتعلقة بإدارة المعرفة وجودة التعليم العالي.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية والدراسات السابقة.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية المتعلقة بإدارة المعرفة وجودة التعليم العالي

تعد إدارة المعرفة السمة الغالبة في العصر الحالي، ومن أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس مدى تقدم المجتمعات، والأكثر ديناميكية في الإنتاج الفكري للإدارة، خاصة مؤسسات التعليم العالي، وذلك من أجل ضمان تحقيق جودة عالية.

المطلب الأول: المفاهيم الأساسية المتعلقة بإدارة المعرفة

يعتبر مصطلح إدارة المعرفة " *knowledge Management* " من المفاهيم التي حضت باهتمام العاملين والباحثين في مجال الإدارة، فالتحول إلى الأعمال القائمة على المعرفة عمل فيه مخاطرة غير محسوبة النتائج، وإنما هو اتجاه عميق أصبح يغطي مجالات الحياة المختلفة في الكثير من المجتمعات المعاصرة، لهذا سنتطرق في هذا المبحث مختلف جوانب المتعلقة بإدارة المعرفة.

الفرع الأول: مفهوم المعرفة

1- مفهوم المعرفة: لقد تعددت وتنوعت التعريفات الموضحة لمفهوم المعرفة بتنوع وتعدد الكتاب والباحثين نذكر منها:

عرفت المعرفة على أنها: "كل العمليات العقلية عند الفرد؛ من إدراك وتعلم وتفكير وحكم يصدره الفرد وهو يتفاعل مع عالمه الخاص".[1]

تناولت الجمعية الأمريكية للتدريب والتطوير مفهوم المعرفة بصيغة معرفة كيف ومعرفة لماذا وعدتها أحد موجودات المنظمة الأكثر أهمية من الموجودات المادية.[2]

ومن خلال ما سبق يمكننا القول بأن المعرفة مجموعة من الخبرات والمهارات المكتسبة من قبل شخص من خلال التعلم والممارسة.

2- أهمية المعرفة

تبرز أهمية المعرفة لمنظمات الأعمال ليس في المعرفة ذاتها، وإنما فيما تشكله من إضافة قيمة لها أولا، ويمكن أن نحدد أهمية المعرفة بالنقاط الآتية:[3]

– أسهمت المعرفة في مرونة المنظمات من خلال دفعها لاعتماد أشكال للتنسيق والتصميم والهيكلة تكون أكثر مرونة.

[1]– مؤيد سعيد السالم، تنظيم المنظمات، دراسة في تطوير الفكر خلال مائة عام، دار الكتاب الحديث، عمان، الأردن، 2002 ، ص 184

[2]-صلاح الدين الكبيسي، سعد زناد المحياوي، إدارة المعرفة، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة، 2005، ص4.

[3]– صلاح الدين الكبسي، سعد زناد المحياوي، المرجع نفسه، ص 13.

– أتاحت المعرفة المجال للمنظمة التركيز على الأقسام الأكثر إبداعا، وحفزت الإبداع والابتكار المتواصل لأفرادها وجماعاتها.
– أسهمت المعرفة في تحول المنظمات إلى مجتمعات معرفية تحدث التغيير الجذري في المنظمة، لتتكيف مع التغيير المتسارع في بيئة الأعمال، وأتواجه التعقيد المتزايد فيها.
– يمكن للمنظمات أن تستفيد من المعرفة ذاتها كسلعة نهائية عبر بيعها والمتاجرة بها أو استخدامها لتعديل منتج معين أو لإيجاد منتجات جديدة.

3- مصادر المعرفة: يعرف مصدر المعرفة على أنه ذلك المصدر الذي يحوي أو يجمع المعرفة، ويمكن تقسيم مصادر المعرفة إلى مصدرين أساسيين:[1]

المصادر الداخلية: تتمثل هذه المصادر في خبرات أفراد المنظمة المتراكمة حول مختلف الموضوعات، وقدرتها على الاستفادة من تعلم الأفراد والجماعات والمنظمة ككل وعملياتها والتكنولوجيا المعتمدة، ومن الأمثلة على المصادر الداخلية: المؤتمرات الداخلية، المكتبات الإلكترونية، الحوارات.

المصادر الخارجية: وهي تلك المصادر التي تظهر في بيئة المنظمة، والتي تتوقف على نوع العلاقة مع المنظمات الأخرى الرائدة في الميدان، أو الانتساب إلى التجمعات التي تسهل عليها عملية استنساخ المعرفة، ومن أمثلة هذه المصادر، المكتبات، الموردون، القطاع الذي تعمل فيه المنظمة، المنافسون لها، الموردون، الزبائن، الجامعات ومراكز البحث العلمي.

4- أنواع المعرفة: تنقسم المعرفة إلى عدة أنواع من وجهة نظر العديد من الباحثين، حيث يتفق العديد منهم على وجود نوعين أساسيين/ وهي المعرفة الصريحة او الظاهرة والمعرفة الضمنية[2]

فالمعرفة الصريحة: هي المعرفة التي يتم اكتسابها وتخزينها والبيانات والمعلومات المخزنة بالأساس، وتتعلق بأنشطة وإجراءات عمل المنظمة وعملياتها اليومية، والأنظمة والقوانين التي تعمل بها وما يصدر عنها من تعليمات.

والمعرفة الضمنية: هي عبارة عن معرفة تكمن في داخل الأفراد، والتي يصعب نقلها وتحويلها للآخرين، وتعتمد على إدراك الأفراد لمهاراتهم الفنية ومن الصعب فهمها، وهي حصيلة العمليات العقلية التي تتم داخل عقل الإنسان، ومثل هذا النوع من المعرفة يصعب إدارته والتحكم فيه كونها ملك للأفراد، لكن يمكن استثمارها من خلال بعض الممارسات كتحويل المعرفة الضمنية إلى معرفة ظاهرية عن طريق مشاهدة النشاطات والممارسات العملية لهؤلاء الأفراد وتدوينها ونشرها بكتيبات، كما يمكن تحويل المعرفة الضمنية إلى معرفة ضمنية أخرى، من خلال مشاركة الفرد بمعرفته الفنية مع الأخرين لنقل وتبادل المهارات والخبرات والتوجهات.

[1]– توفيق صراع، دور ادارة المعرفة في تحقيق جودة التعليم العالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعاوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014، ص09.

[2]– طارق غالب أبو عربي، أثر إدارة المعرفة في بناء مفهوم المنظمة المتعلمة، مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد 2017، ص 07.

5- خصائص المعرفة: تتميز المعرفة بعدة خصائص، نذكر منها ما يلي:[1]

– قابلية المعرفة للتوليد: فبعض المؤسسات لديها خصوبة ذهنية بواسطة الأفراد المتميزين التي تمتلكهم، فهؤلاء المتميزين قادرون على خلق وتوليد المعرفة واستدامتها.

– **المعرفة يمكن أن تموت:** كما تولد المعرفة فإنها تموت أيضا، فالقليل من معارف الفرد التي تتكون خلال تجاربه هو الذي سجل في كتب أو دوريات، فبعض المعارف تموت بموت صاحبها والبعض الآخر يموت بإحلال معارف جديدة محل القديمة.

– **قابلية المعرفة للامتلاك:** أي أن المعرفة ذات القيمة العالية يمكن أن تمتلك، ولذلك بعض المؤسسات تتمسك بمثل هذه المعرفة عن طريق تحويلها إلى براءات اختراع.

– **المعرفة متجذرة في الأفراد :** فليس كل معارف المؤسسة صريحة وظاهرة بل أن معظمها كامن في أدمغة عمالها؛

الفرع الثاني: مفهوم إدارة المعرفة

تعرف إدارة المعرفة على أنها العمل من أجل تعظيم كفاءة استخدام رأس المال الفكري في نشاط الأعمال، وهي تتطلب ربط أفضل الأدمغة عند الأفراد من خلال المشاركة الجماعية والتفكير الجماعي.

ويعرفها *Gilles* على" أنها تنتهج منهج إدارة النظمية للمعارف والكفاءات والمهارات للمساهمين، الموردين، والزبائن والمشاركين في تحقيق أهداف المنظمة.[2]

كما عرفها *Prusak* "بأنها عملية التدوين، وجمع ونشر أصول معرفة المنظمة".[3]

وفي مقاربة أخرى ركز بعض الخبراء على أن إدارة المعرفة هي "رأس المال الفكري"، فهو المصدر الأساسي لخلق القيمة في المنظمة، حسب *"Edvinsson. L, Malon M"* تعرف إدارة المعرفة على أنها العملية التي من خلالها تقوم المنظمات بتوليد قيمة من أصولها الفكرية القائمة على المعرفة، كما يمكن أن تكون مشتركة لتوليد قيمة هذه الأصول بين الإدارة وموظفي المؤسسة حتى مع مؤسسات أخرى، من أجل تقديم أفضل الممارسات.[4]

[1] – حسين عجلان حسن، استراتيجيات الإدارة المعرفية في منظمات الأعمال، إثراء للنشر والتوزيع، المكتبة الجامعية، عمان، الأردن، 2008، ص 30

[2] *- Gilla Baluisse, **Guide des outils du knowledge management panorama**, choix et mise en œuvre, Vuibert, paris , 2005, pp 4-5.*

[3] *- Goria Stéphane، L'expression du problème dans la recherche d'information: application à un contexte d'intermédiation territoriale. Thèse de Doctorat, Université de Nancy2, 2006, p50.*

[4] – حرنان نجوى، مساهمة إدارة المعرفة في تحسين جودة التعليم العالي، سنة 2014، دكتوراه الطور الثالث، تخصص تسيير منظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2014، ص94.

من خلال ما سبق يمكن القول أن إدارة المعرفة مجموعة من العمليات التي تتم داخل المنظمة، حيث تساعد على إيجاد المعرفة، وتوليدها، واستخدامها، وتنظيمها، ثم المقدرة على نشرها، واستخدامها في الأنشطة الإدارية المختلفة، واتخاذ القرارات، وحل المشكلات.

الفرع الثالث: أهمية وأهداف إدارة المعرفة

أولا: أهمية إدارة المعرفة: يمكن إجمال أهمية إدارة المعرفة في النقاط الآتية:[1]

- تعد إدارة المعرفة فرصة كبيرة للمنظمات لتخفيض التكاليف ورفع موجوداتها الداخلية لتوليد الإيرادات الجديدة.
- تعد عملية نظامية تكاملية لتنسيق أنشطة المنظمة المختلفة في اتجاه تحقيق أهدافها.
- تعزز قدرة المنظمة للاحتفاظ بالأداء المعتمد على الخبرة والمعرفة وتحسينه.
- تتيح للمنظمة تحديد المعرفة المطلوبة، وتوثيق المتوافر منها وتطويرها والمشاركة بها وتطبيقها وتقييمها.
- تسهم في تحفيز المنظمات لتجديد ذاتها ومواجهة تغيرات البيئة غير المستقرة.
- تسهم في تعظيم قيمة المعرفة ذاتها عبر التركيز على المحتوى.
- تكمن أهمية إدارة المعرفة في كونها منظمة وموجهة لتحقيق أهداف وعمليات المنظمة الإستراتيجية، باستخدام المعلومات ذات المعنى والفائدة.
- أنها إدارة مرنة ومتطورة باستمرار وقابلة للتغيير والتجديد، وتمثل قيمة مضافة بحد ذاتها في المنظمات تظهر في المخرجات والخدمات المقدمة.
- تسعى لإيجاد الهيكلة التنظيمية التي تساعد في التطوير.
- إذ تعني إدارة المعرفة بالمعرفة الموجودة لدى الأفراد.
- يمثل العنصر البشري فيها ركيزة أساسية، فهي ليست مجرد مفهوم يستند إلى التكنولوجيا.

ثانيا: أهداف إدارة المعرفة: تهدف إدارة المعرفة إلى تحقيق الآتي:[2]

- التوصل للمعرفة اللازمة لتحويل المعرفة وتحقيق عمليات التعلم.
- نشر المعرفة وتوزيعها على الجهات ذات العلاقة حسب الحاجة إليها.
- العمل على تجديد وتطوير المعرفة بشكل مستمر.
- السعي إلى إيجاد القيادة القادرة على بناء النظام المعرفي، ويتولى عملية إدارة النشاطات كافة ذات العلاقة بإدارة المعرفة.

[1] – صلاح الدين الكبيسي، سعد زناد المحياوي، مرجع سابق، ص ص42-43.

[2] - أمل بنت عمر خلف الزايدي، درجة ممارسة أنظمة إدارة المعرفة بمراكز الإشراف التربوي بمحافظة الطائف كما تراها المشرفات التربويات، مذكرة ماجيستر في ادارة التربوية والتخطيط، جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية، 2008، ص16.

- حفظ المعرفة أي تخزينها بالأماكن المخصصة لها.
- تسهم المعرفة بتغيير السلوك تجاه الأفضل.
- تعتبر إدارة المعرفة دليل العمل الجيد .
- تسهل عملية تقاسم المعرفة.
- تساعد على بناء ما يسمى بمتخصصي المعرفة وهم الأشخاص الذين لديهم معلومات حول موضوع أو تخصص ما.
- جذب رأس المال الفكري لتوظيفه في حل المشكلات؛

-إرضاء العملاء بأقصى درجة ممكنة، من خلال تقليل الزمن المستغرق في إنجاز الخدمات المطلوبة، وتحسين وتطوير مستوى الخدمات المقدمة باستمرار.

- تطوير عمليات الابتكار بالمنظمة، وتقديم منتجات وخدمات مبتكرة باستمرار.

الفرع الرابع: عناصر إدارة المعرفة:

حسب مختلف تصنيفات مكونات إدارة المعرفة يتضح أنه لا يوجد اتفاق موحد للباحثين في تحديد هذه المكونات، وعلى العموم فإن إدارة المعرفة تتكون من العناصر الآتية:[1]

- **الأفراد:** فالعنصر البشري أهم عنصر في إدارة المعرفة، لكونه الأساس الذي تنتقل عبره المؤسسة من المعرفة الفردية إلى المعرفة التنظيمية، لقدرته على التفكير بشكل خلاق ومميز، إلى جانب خبراته ومهاراته، وعليه يرى Ducker بأن الأفراد يحتاجون إلى التمكن من البحث عن المعرفة وتجربتها والتعلم منها، وتعليم الأخرين أثناء ابتكاراتهم حتى يتمكنوا من تعزيز خلق معارف جديدة.
- **العمليات:** ويقصد بها العمليات الواضحة والبسيطة والمفهومة جيدا من قبل الموظفين في جميع أنحاء المؤسسة، لتنفيذ المشاريع القائمة على استخدام المعارف لتوثيق أفضل الممارسات، وتساعد على التخطيط وتوقع ما يحدث للمؤسسة وكيفية انجاز المهام.
- **التكنولوجيا:** تعتبر التكنولوجيا الدعامة الأساسية لإدارة المعرفة واكتسابها، فهي تلعب دورا كبيرا في إدارة المعرفة، من خلال استعمال مجموعة من التقنيات التي تستمدها منها، سواء في توليد المعرفة واكتسابها أو نشرها أو الاحتفاظ بها،

[1] – سبكي وفاء، شرعي الحسين، دور إدارة المعرفة في تنمية الموارد البشرية، الملتقى الوطني بعنوان" أثر إدارة المعرفة في تنمية الموارد البشرية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، نوفمبر 2017، ص 03.

وهذا باستعمال مختلف التطبيقات التكنولوجية في مجال الحاسوب والبرمجيات، وتبرز أهميتها في أربعة تطبيقات مهمة هي: (معالجة الوثائق، أنظمة دعم القرار، الأنظمة الخبيرة، الإنترنيت).

- **الاستراتيجية:** وهي أسلوب التحرك لمواجهة التهديدات أو الفرص البيئية، والذي يأخذ في الحسبان نقاط الضعف والقوة الداخلية للمشروع، سعيا لتحقيق أهداف ورسالة المشروع. وتقوم الاستراتيجية بصنع المعرفة بالتركيز على تأطير أو تبني الخيارات الصحيحة والملائمة، كما تسهم الاستراتيجية في تنمية شبكات العمل لربط الناس لكي يتقاسموا المعرفة.

الفرع الخامس: متطلبات إدارة المعرفة:

متطلبات إدارة المعرفة هي العمليات النظامية التي تقوم بها الإدارة لزيادة الحصيلة المعرفية، والتي تتمثل فيما يلي:[1]

1- **تشخيص المعرفة *knwoledge Diagrosis***: عملية التعرف على الفجوة المعرفية التي تمثل ما هو موجود من معرفة فعلا مقابل ما يجب على المنظمة معرفته، وتمثل تقييم كفاية المعارف والاستعانة بالمختصين، والخبراء بعملية التشخيص، وبتحديد المعارف اللازمة للممارسات الجديدة للعمل المعرفي.

2- **اكتساب المعرفة *knowledge Apuisition***: هي الحصول على معرفة من مصادرها الداخلية والخارجية، وتحويل المعارف الجديدة إلى معارف صريحة متاحة للجميع، وتتمثل بمدى اعتماد العاملين على أنفسهم، واستخدام أسلوب الحوار وجلسات العصف لتطوير المعارف، ومدى استقطاب المتميزين من المواقع الخارجية.

3- **توليد المعرفة *knwoledge Generation***: عملية إيجاد المعرفة واشتقاقها وتكوينهما داخل المنظمة، والوصول إلى معرفة جديدة، وتمثل بمدى استخدام اللجان والفرق والمدارة ذاتيا، واستخدام أنشطة التدريب والتعليم، وتوافر دائرة تهتم بالمعارف الجديدة وعملية توليدها، ومدى استثمار الخبرات والتجارب المتوفرة لدى العاملين.

4- **تخزين المعرفة *knowledge Storing***: هي الاحتفاظ بالمعرفة، وإدامتها بصورة مستمرة بالذاكرة التنظيمية، ومستودعها المعرفة أو ضمن التقارير والمنشورات والكتب، وتتمثل بمدى توثيق المعارف في الوثائق وتوفر أنظمة برمجيات وقواعد بيانات من أجل تخزينها، وتوفير وسائل اتصال تسهل عملية الوصول إليها، وقيام المنظمة بإجراء الاجتماعات الدورية لتبادل المعارف.

[1] – محمد أحمد اسماعيل، عمليات إدارة المعرفة، *https://hrdiscussion.com/hr45024.html*. *2020/05/30*.

5- **توزيع المعرفة *knowledge Distributed***: هي عملية نقل المعرفة الصحيحة والمطلوبة إلى الأشخاص المعنيين في الوقت المناسب من أجل القيام بمهام جوهرية، وتتمثل في إيجاد وسائل اتصال جيدة، وثقافة تشجع على توزيعها داخل المنظمة، وكذلك إمكانية تبادل الخبراء والمختصين بين الوحدات والأقسام ومدى استخدام قنوات التوزيع المعرفية المتوافرة لدى المنظمة.

6- **تطبيق المعرفة *Knowledge application***: إن المعرفة تأتي من العمل وكيفية تعليمها للآخرين، حيث تتطلب المعرفة التعلم والشرح، والتعلم يأتي عن طريق التجريب والتطبيق مما يحسن مستوى المعرفة ويعمقها، وعلى ضوء ذلك فإنه يجب أن يؤخذ تطبيق المعرفة في المقام الأول، وأنه لا يوجد عمل بدون أخطاء وما على المنظمة إلا أن تستوعب ذلك، وأن نظام المعرفة الكفء لا يكفي لضمان النجاح في المنظمة، لكنه بمثابة خطوة ايجابية للتعلم، وأن القوة فيه تكمن في استخدامه، ولن تقود عمليات الإبداع والتخزين والتوزيع إلى تحسين الأداء التنظيمي، وخاصة في العملية الاستراتيجية في تحقيق الجودة العالية للمنتجات والخدمات لمقابلة حاجات الزبائن، لذلك فالمعرفة قوة إذا طبقت.

الشكل رقم (01): عمليات إدارة المعرفة

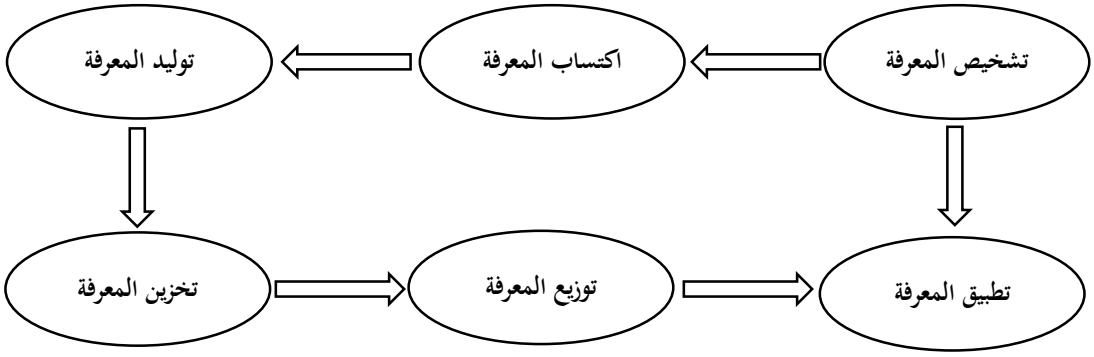

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على ما سبق.

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية في جودة التعليم العالي.

يعد مفهوم الجودة في التعليم من المفاهيم الحديثة التي ظهرت في عصرنا الحديث، إذ أنها تحضي بأهمية كبيرة في المؤسسات التعليمية، لما لها من دور ايجابي في رفع المستوى العلمي في أي بلد وفي أي جامعة، وفي هذا المطلب سوف نتعرف على مفهوم الجودة وعدة مفاهيم أخرى كجودة التعليم العالي وأهدافها وأهميتها.

الفرع الأول: مفهوم جودة التعليم العالي.

أ- **الجودة:** تعرفها المنظمة العالمية للتقييس على أنها " مجموعة من الصفات والخصائص التي تتمتع بها سلعة أو خدمة ما، تؤدي إلى إمكانية تحقيق رغبات معلنة أو مفترضة ضمنيا.[1]

ب- **مفهوم الجودة في مجال التعليم العالي:** هي: "استراتيجية إدارية مستمرة التطوير تنتهجها المؤسسة التعليمية معتمدة على مجموعة من المبادئ، وذلك من أجل تخريج مدخلها الرئيسي وهو الطالب على أعلى مستوى من الجودة من كافة جوانب النمو العقلية والنفسية والاجتماعية والخلقية، وذلك بغية إرضاء الطالب بأن يصبح مطلوبا بعد تخرجه في سوق العمل، وإرضاء كافة أجهزة المجتمع المستفيدة من هذا المخرج.[2]

الجودة في التعليم العالي لها معنيان مترابطان أحدهما واقعي والأخر حسي، والجودة بمعناها الواقعي تعني التزام المؤسسة التعليمية بإنجاز مؤشرات ومعايير حقيقية متعارف عليها مثل: معدلات الترفيع ومعدلات الكفاءة الداخلية الكمية، ومعدلات تكلفة التعليم.

أما المعنى الحسي للجودة فيرتكز على مشاعر وأحاسيس متلقي الخدمة التعليمية كالطلاب وأولياء أمورهم، ويعبر عن مدى رضا المستفيد من التعليم بمستوى كفاءة وفعالية الخدمة التعليمية، فعندما يشعر المستفيد أن ما يقدم له من خدمات يناسب توقعاته ويلبي احتياجاته الذاتية، يمكن القول بأن المؤسسة التعليمية قد نجحت في تقديم الخدمة التعليمية بمستوى جودة يناسب التوقعات والمشاعر الحسية لذلك المستفيد، وأن جودة خدماتها قد ارتفعت إلى مستوى توقعاته.[3]

الفرع الثاني: أهداف وأهمية جودة التعليم العالي

أولا: أهداف جودة التعليم العالي: ويقصد بها الأهداف التي تحققها جودة التعليم للمؤسسات التعليمية التي تنتهي العمل فيها، وهي:[4]

- توضيح أساسيات أكاديمية؛
- زيادة القدرة التنافسية للمؤسسة؛
- تقديم كافة التسهيلات البحثية بكفاءة عالية؛

[1]- Terfaya Nassima :"Qualite dans l'entreprise et l'analyse des risqué". Ed HOUMA, Alger 2004. p42.

[2]- أحمد ابراهيم احمد ،الادارة الشاملة في الادارة التعليمية و المدرسية ، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الاسكندرية ، 2003 ،ص 166

[3] -بريري محمد أمين ، بكيحل عبد القادر، أسس تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية التعليمية، الملتقى الدولي الخامس بعنوان "راس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الأوضاع الإقتصاديات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، ديسمبر 2011.

[4] -خولة شماخي ، دور إدارة المعرفة في ضمان تحقيق جودة التعليم العالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص تسويق الخدمات، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2016، ص06.

– تزويد المؤسسة بالخبرة في تطوير التعليم بكافة مجالاتها؛

– ضمان التحسين المستمر الشامل لكل أنشطة المؤسسية.

ثانيا: أهمية جودة التعليم العالي: تعتبر جودة التعليم العالي أمرا ضروريا وهاما لعدة أسباب منها:[1]

– تساعد في التعرف على جوانب الجودة في التعليم والطاقات الذهنية والمادية؛

– تساعد على تحسين جودة في الخدمات الأخرى وزيادة الإنتاج والثقة والالتزام من قبل جميع المستويات في الإدارة الجامعية؛

– تساعد على صنع القرار المتعلق بالعمل، وذلك بالمشاركة وطرح الحلول والبدائل الممكنة؛

– تقوم بمراجعة المنتج التعليمي (الطالب) نتيجة القصور التعليمي المتمثل في الاستثمار دون عائد مرضي، لأن المخرجات لا تلقى الطلب الفعال في سوق العمل، وتقوم بتطوير التعليم من خلال تقويم النظام التعليمي وتشخيص القصر في المدخلات والعمليات والمخرجات.

الفرع الثالث: متطلبات الجودة في التعليم العالي وفق أهم المتغيرات:

المتغير الأول: جودة الطلبة: وهم من أبرز عوامل تحسين جودة الخدمة التعليمية، وتتلخص تحته العناصر التالية:

– انتقاء الطلبة: تتمثل عملية انتقاء الطلبة لقبولهم للالتحاق بالتعليم العالي إحدى الممارسات الشائعة في الجامعات والكليات، باعتبار الجامعات والكليات التي تلتقي طلبتها تتميز عن مثيلاتها الأقل انتقاء، حيث أن انتقاء الطلبة وقبولهم يمثل الخطوة الأولى في جودة التعليم الجامعي.[2]

– نسبة عدد الطلبة: من بين مظاهر جودة الخدمة التعليمية الأخذ بعين الاعتبار نسبة عدد الطلبة لعضو هيئة التدريس، إذ يجب أن تكون هذه النسبة مقبولة بالدرجة التي تضمن تحقيق فعالية العملية التعليمية، فكلما كان عدد الطلبة قليلا كان ذلك أفضل في رفع حيوية الدرس، وإتاحة فرصة أكبر للمشاركة وتبادل الأفكار، بالإضافة لعنصر مهم وهو دافعية الطلبة واستعدادهم للتعلم وسعهم للمعرفة وحب الاطلاع والاستكشاف والرغبة في الحصول على ثراء معلوماتي.[3]

المتغير الثاني جودة هيئة التدريس: ويقصد بجودة عضو هيئة التدريس تأهيله العلمي، الأمر الذي يساهم حقا في إثراء العملية التعليمية وفق الفلسفة التربوية التي يرسمها المجتمع.

---

[1]–حزنان نجوى، مرجع سابق، ص29.

[2]–رزق الله حنان، أثر **التمكين على تحسين جودة الخدمة التعليمية بالجامعة**، دراسة **ميدانية لعينة لكليات جامعة منتوري قسنطينة**، مذكرة ماجستير في تسيير المؤسسات، تخصص: تسيير الموارد البشرية، جامعة منتوري قسنطينة،2010، ص121.

[3] –بن إعماره منصور، **الإبداع والابتكار كوسيلة لتحقيق الجودة في التعليم العالي**، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي : الابداع والتغيير التنظيمي في المؤسسات الحديثة ،المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة باجي مختار، عنابة ، بتاريخ: 18 -19ماي 2011، ص16.

ويحتل عضو هيئة التدريس المركز الأول من حيث أهميته في نجاح العملية التعليمية، فمهما بلغت البرامج التعليمية من تطور في الخدمات التربوية والتعليمية ومهما بلغت هذه البرامج من الجودة، فإنها لا تحقق الفائدة المرجوة منها إذا لم تتوافر عدد من السمات لدى عضو هيئة التدريس، منها جملة من السمات الشخصية والنفسية والقدرة على الاتصال، بالإضافة إلى الالتزام بالمنهج العلمي والعمل على تنمية المهارات الفكرية التنافسية بين الطلبة، خدمة للجامعة التي ينتمي إليها زيادة على خدمة المجتمع والوطن.[1]

وبالتالي تصنف أدوار عضو هيئة التدريس وفق هذا المفهوم إلى:[2]

- أدوار اتجاه طلابه.
- أدوار اتجاه المؤسسة التي يعمل فيها.
- أدوار اتجاه المجتمع المحيط به.
- أدوار اتجاه نفسه.

المتغير الثالث: جودة المناهج: تعد الموازنة بين الأصالة والمعاصرة في إعداد المناهج، من حيث المحتوى والأسلوب من العوامل المرتبطة بجودة الخدمة التعليمية، ويرتبط هذا الجزء من المعايير بالمدى الذي تستطيع فيه هذه المناهج الدراسية أن تعمل على تنمية قدرة الطالب على تحديد المشكلات وحلها، إذ أن أولوية جودة الخدمات التعليمية تستدعي تحسين المناهج.[3]

ويتم ذلك من خلال الخطوات التالية:

- **تحديد استراتيجية التعليم:** وذلك بوضع إطار السياسات يستهدف المحافظة عليها في تكامل وتوقيت ملائمين وتوجيهها للوجهة الصحيحة، وينبغي مراعاة خاصيتين عند تحديد استراتيجية التعليم هما:

أ- **وجوب التركيز على العلاقات بين الأشياء:** وذلك بإيجاد سلسلة كاملة من العلاقات الداخلية في النظام التعليمي الموجودة بين مستوياته المختلفة، بين النظام التعليمي ككل والبيئة التي يتواجد فيها.

ب- **وجوب التركيز على التجديد:** بحيث تكون شاملة لجميع جوانب العملية التعليمية بهدف إحداث التوافقات التي يحتاج إليها النظام.

[1] – عازه حسن فتح الرحمن، تأهيل و إعداد عضو هيئة التدريس الجامعي، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الرابع: للبحث العلمي في العصر الرقمي، مركز البحوث والاستشارات الاجتماعية بلندن والمركز الاحتواء الاجتماعي، دولة قطر، يومي 15-16 مارس 2015، ص 180.

[2] – رزق الله حنان، مرجع سابق، ص 123.

[3] –بن اعمارة منصور، مرجع سابق، ص 18.

- **دراسة الواقع الحالي في ضوء الاستراتيجية المرسومة:** حيث تتضمن هذه الدراسة طرق التدريس ووسائله وأساليب التقويم، وإعداد الأستاذ وتدريبه بالإضافة إلى الإدارة الجامعية.
- **التخطيط:** عبارة عن عملية تتضمن اتخاذ مجموعة من القرارات للوصول إلى أهداف محددة وعلى مراحل معينة، وخلال فترة زمنية معينة، مستعينا بالإمكانات المادية والبشرية والمعنوية المتاحة، والهدف من ذلك أنها تسهل عملية التنفيذ والتمويل والتغيير في العملية التعليمية.[1]

المتغير الرابع: جودة القيادة الإدارية:

أولا: تعريف القيادة: لقد بذلت عدة محاولات لإعطاء مفهوم صحيح لظاهرة القيادة، وفيما يلي بعض الأمثلة التي حاولت التعرض لهذا المفهوم:

- فالقائد على سبيل الاشتقاق هو كائن في المقدمة أو بالأحرى هو الرأس المفكر الذي ينظر ويحسن التصرف لصالح سائر الجسم (أي مرؤوسيه).

والقيادة سلوك يقوم به القائد للمساعدة على بلوغ الأهداف الجماعية وتحريك الجماعة نحوها، وتحسين التفاعل الاجتماعي بين الأعضاء، والحفاظ على تماسك الجماعة، وتسيير مواردها، وهكذا يمكن النظر للقيادة أيضا كعملية سلوكية.[2]

كما يعرفها الدكتور جمال الدين عويسات على أنها عبارة عن استقطاب قدرات الأخرين من أجل أداء الأعمال المنوط بهم بحماس وثقة. وقد أثبتت الأبحاث أن الشخص الذي تتم قيادته بشكل جيد يمكن أن يزداد جهده بحوالي 40 بالمائة.[3]

ولقد تطور مفهوم القيادة الإدارية عبر مرحلتين متعاقبتين:[4]

– المرحلة الأولى: والتي تمثل المعنى التقليدي للقيادة الإدارية، والذي يرتبط بفكرة السلطة السلمية داخل التنظيم الإداري، فالقائد الإداري هو كل رئيس إداري يتمتع بحق إصدار أوامر السلطة، والتي يتعين على التابعين تنفيذها وطاعتها، وإلا تعرضوا للجزاء، فعناصر القيادة الإدارية إذن هي: الأوامر والطاعة والجزاء.

[1]– جيم كور توا، الطريق إلى القيادة والتنمية الشخصية، ترجمة سالم لعيسى، الطبعة الأولى، دار علاء الدين، دمشق، 1999، ص 07.

[2]– شفيق رضوان، السلوكية والإدارة، الطبعة الثانية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، لبنان، 2002، ص 18.

[3]–جمال الدين عويسات، مبادئ الإدارة، الطبعة الأولى، دار الهومة، الجزائر، 2005، ص20.

[4]– محمود شحماط، المخل إلى العلوم الإدارية– أسس ومبادئ علم الإدارة العامة، دار العلوم، الجزائر، 2010، ص97.

–المرحلة الثانية: والتي تمثل المعنى الحديث للقيادة الإدارية، والذي يعتمد على فكرة العلاقات الإنسانية التي تربط بين القائد وأعضاء التنظيم ليس بوصفهم أتباعا بل كيان، فتتحدد سلطة القائد في قدرته على التأثير على العاملين من أعضاء التنظيم، وخلق الولاء بينهم، وغرس روح الفريق الواحد من أجل بلوغ الأهداف المشتركة للمنظمة.

ما نخلص إليه إذن أن القائد الإداري هو الذي يعرف كيف يجعل الآخرين يحبونه، ويمتون إليه بالطاعة، فهو الذي يوجب الاحترام، وليس الذي يفرض الاحترام.

ومن هنا يظهر الفرق بين القائد الإداري، والرئيس الإداري، فالقائد على خلاف الرئيس لا يستمد نفوذه من السلطة السلمية الرسمية، وإنما يستمد نفوذه من اختيار الجماعة له كقائد، ويصبحون أتباعا له. [1]

ثانيا: صفات القائد الإداري: يجب أن يتحلى القادة الإداريون في كل المستويات بالصفات الأخلاقية الأساسية كالنزاهة، الأمانة، الشرف، الكرامة، بحيث يمثلون قدوة أخلاقية لتابعيهم ومرؤوسيهم. فليست هناك جدوى أو قيمة لرئيس يملك مهارات استثنائية وعلم وثقافة إذا لم يكن على هذا المستوى المطلوب من النزاهة والشرف، ثم إنه لو كان كذلك سيكون قدوة سيئة، ولا شك في أهمية القدوة الطيبة الحسنة بالذات في القائد الإداري الأعلى.[2]

وكما يجب على القائد الإداري أن يكون متمتعا بالأرستقراطية الروحية التي شعارها (خدمة الآخرين خدمة نزيهة دائمة، والشجاعة)، والتي تتطلب الذمة واليقين والحماسة والأخلاق.[3]

وعلى القائد الإداري الناجح أن يأخذ الأمور بقوة ليس فيها شدة وليس فيها ضعف، بحيث يستطيع أن يغرس فضائل الأخلاق في نفوس المرؤوسين، وأن يكون خادما للمصالح العامة، أي أنه لا يتمسك برعاية الفوائد الخاصة على حساب الفوائد العامة، وهي مهمة رئيسية ملزمة وغير قابلة للاستبدال، فإذا ما اكتسب هذه الأخلاق من رؤسائه سيسقيها بدوره حتما لمرؤوسيه.[4]

ثالثا: متطلبات القيادة الجامعية: يتطلب من القيادة الجامعية امتلاكها مجموعة من المهارات الفنية والإنسانية والإدراكية كي تتمكن من القيام بأدوارها الأكاديمية والإدارية والتربوية، بحيث يجب أن تكون هذه الأدوار مقنعة وواضحة، إذ لا تكفي السلطة الرسمية التي تمنحها اللوائح في تحقيق المهام القيادية وخاصة في البيئة الأكاديمية التي تتسم بحساسية عالية اتجاه الأنماط التسلطية في اتخاذ القرارات، والتي تقود إلى فشل محقق إزاء أشكال المقاومة المختلفة.[5]

---

[1] – جيم كورتوا، مرجع سابق، ص 07.

[2] – صوفي إيمان، قوراري مريم، أخلاقيات العمل كأداة للحد من ظاهرة الفساد الإداري في الدول النامية، ورقة مقدمة في: الملتقى الوطني حول حكومة الشركات كآلية للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 06-07 ماي 2012، ص 02.

[3] – رزق الله حنان، مرجع سابق، ص 125.

[4] – صوفي إيمان، قوراري مريم، مرجع سابق، ص 02.

[5] – رزق الله حنان، مرجع سابق، ص 125.

فجودة الإدارة ترتكز على جودة القائد الذي ينبغي عليه الالتزام بجودة التخطيط الاستراتيجي ومتابعة الأنشطة من ملتقيات ودورات تدريبية، والتي تساهم في خلق وكشف الضمور عن ثقافة الجودة.

إضافة إلى ذلك تتلخص جودة القيادة الإدارية في المعايير الأكاديمية ومناهج جديدة مواكبة التغيرات البيئية، وتنمية وترقية البحث العلمي، وكذلك المعايير التربوية المتمثلة في انخفاض معدلات المشاكل سواء للطلبة أو الأساتذة أو الاثنين معا، وأيضا معايير الإدارة المتمثلة في انخفاض معدلات المخالفات الإدارية، وعنصر التحفيز، وسهولة تنفيذ المعاملات الإدارية. فالمؤسسة التعليمية إذن، تستطيع أن تلعب دورا مهما في إعداد الطلبة للدخول في المجال الوظيفي، حيث تستطيع توجيههم وتوعيتهم وتدريبهم على بعض مسائل الأخلاق، والعلاقات العامة حتى تنجح في تنمية سلوك الطالب اتجاه المسؤولية والإخلاص.[1]

وفي عصر العولمة وآليات السوق يجب إعداد خريجي الجامعات تبعا المواصفات الجودة الشاملة في الجانبين: الجانب المعرفي والجانب الوجداني. والذي يجب أن يتسق مع أخلاقيات المهنة التي يعد من أجلها هذا الخريج في صورتها الثلاثية (معرفي مهاري–وجداني)، ولن يكون هناك تطوير حقيقي أو جودة الشاملة في منظومة التعليم، والتعلم في غياب الجانب الوجداني. فلا يمكن لخريج جامعة أيا كان تخصصه أن يكون لصا أو مزورا أو مرتشيا إلا إذا كان هناك تقصير كبير في الإعداد، يركز على التدريس دون التعليم، وعلى المعرفة والمهارة دون السلوك، وعلى الكم دون الكيف. لذا يجب على أساتذة التعليم الجامعي أن يكونوا على قدر كبير من الانضباط في السلوك والدقة والأمانة والولاء، حتى يكونوا قدوة في أعين طلابهم. يجب أن يكونوا قيمة تربوية سامية لا يعلوها لغط وشوائب يسكنون في محراب العلم في تواضع يشعون نورا ساطعة، وثقافة واعية على طلابهم وأوطانهم، يسعدهم أن يزداد رصيدهم من الحب والاحترام والقيم في نفوس طلابهم[2].

المتغير الخامس: جودة الإنفاق والتمويل (الإمكانيات المادية): يمثل تمويل التعليم مدخلا بالغ الأهمية من مدخلات أي نظام تعليمي، وبدون التمويل اللازم يقف نظام التعليم عاجزا عن أداء مهامه الأساسية، أما إذا توافرت له الموارد المالية الكافية قلت مشكلاته وصار من السهل حلها، ولاشك أن جودة التعليم على وجه العموم تمثل متغيرا تابعا لقدر التمويل التعليمي في كل مجال من مجالات النشاط، وعملية تدبير الأموال اللازمة للوفاء بتمويل التعليم أمرا له أثره الكبير في تنفيذ البرامج التعليمية المخطط لها، وكذلك فإن سوء استخدام الأموال سيؤدي إلى تغيير خطط وبرامج التعليم، ما يؤثر حتما

[1] – بن اعمارة منصور، مرجع سابق، ص 19.

[2] – رزق الله حنان، مرجع سابق، ص 127.

على جودة التعليم، والتي تحتاج غالبا إلى تمويل دائم، مصادره من التمويل الحكومي والذاتي، وعائد الخدمات ومراكز البحوث والاستشارات والتدريب.[1]

وتتعدد الإمكانيات المادية في مؤسسات التعليم العالي حيث تشمل جميع أنواع الأثاث والتجهيزات والمختبرات والمكتبات، ويتضمن هذا المتغير مجموعة من المؤشرات:

– مرونة المبنى والإمكانات المتوفرة فيه ودرجة الاستيعاب. وحجم الاعتماد المالي.

– مدى استفادة أعضاء الهيئة التدريسية والطلبة من مكتبة الكلية من خلال توفيرها للمصادر التخصصية، وغير التخصصية من كتب ومجلات وحواسيب، وجودة عمال المكتبة من خلال تنظيمهم وتسهيلهم الوصول للمعلومة.

الفرع الرابع: جودة التعليم العالي بين الآمال والتحديات

1- **فوائد تطبيق فلسفة الجودة في التعليم العالي**: إن المتتبع لمسار تطور التعليم العالي من مرحلة لمرحلة يكتشف مدى الصراع لبلوغ الآمال التي ترجو المؤسسات التعليمية تحقيقها من طلبة وأساتذة وإداريين. وبحسب التطورات الحالية والثورة المعلوماتية لن يتأتى ذلك إلا بمطمح ما يسمى بالجودة، والتي يجب الأخذ بها وتبنيها كفكر ومنهج يثمر عما يأتي:[2]

- ✓ توسيع أفق القيادة الإدارية العليا، فيصبح كل تفكيرها في التخطيط الاستراتيجي واتخاذ قرارات ممتازة.
- ✓ المحافظة على حيوية وسمعة المؤسسة التعليمية، من خلال التطوير والتجديد والتحسين المستمر والتعليم والتدريب والتكيف مع المتغيرات البيئية الجامعية.
- ✓ تقوية مركز المنافسة للمؤسسة التعليمية، من خلال تقديم خدمات ذات جودة عالية في الوقت المناسب لكسب رضا وثقة العملاء بالتميز على المنافسين.
- ✓ تبني المشاركة الجامعية بتحسين الأداء والإنتاجية من خلال تبني أسلوب فرق العمل.
- ✓ تحسين رضا الطلاب وزيادة ثقتهم بمستوى جودة خدمة التعليم المقدمة لهم من قبل الكليات الجامعية.
- ✓ تحقيق رضا أعضاء هيئة التدريس والإداريين وتطوير كفاءة أدائهم، من خلال ورشات عمل وبشكل منظم.

[1] –حبيبة شهرة، فجوة البحث العلمي بين الغرب والعرب، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الرابع: للبحث العلمي في العصر الرقمي، مركز البحوث والاستشارات الاجتماعية بلندن والمركز الاحتواء الاجتماعي دولة قطر، يومي 15-16مارس 2015، ص 90.

[2] – محمد بوعشة، أزمة **التعليم العالي في الجزائر والعالم العربي، بين الضياع وأمل المستقبل**، دار الجبل، بيروت، 2000، ص33.

- ✓ تعظيم دور الجامعة وتحسين مركزها التنافسي بين الجامعات المحلية والعالمية، بالمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية وتطوير المجتمع المحيط بالجامعة.
- ✓ تحسين جودة الخريجين من الجامعات، بما يساهم في زيادة الطلب على مخرجات الجامعات.
- ✓ تكوين ثقافة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، هدفها التحسين باستمرار في جميع أقسام الكليات.
- ✓ إبراز العمل الجماعي وتحسين الاتصالات وبناء الإحساس بالولاء للجامعة، والشعور بالمسؤولية لجميع العاملين بالمؤسسة الجامعية.

2- تحديات تطبيق الجودة بالتعليم العالي: تواجه مسألة تحسين جودة التعليم العالي عدة عراقيل تحد من الوصول إلى الأهداف المرجوة، وتصعب الطريق للوصول إلى تحقيق نظام الجودة خاصة بقطاع التعليم العالي. وتتمثل أهم هذه العراقيل في النقاط التالية:

• **غياب ثقافة الجودة بالتعليم العالي**: إن المتتبع لمسار التعليم العالي في الجزائر، يدرك أن عنصر الجودة لم يكن هدفا معلنا في السياسة الجامعة، وبالتالي لم يكن مؤشر قياس نجاعة وفعالية المؤسسة الجامعية. فكل المؤشرات الدالة على كفاءة المؤسسة موجهة نحو الكم [1]، لا الجودة بسبب التزايد غير المحسوب لأعداد الطلبة الملتحقين بالتكوين الجامعي، حيث أصبح قبول الطلبة وسيلة تلجأ إليه الجامعة لاستجلاب الترضية الاجتماعية[2].

• **ضعف عملية التأطير الخاصة بالأستاذ الجامعي** والتي تتمحور في:

– النشاطات المقامة من أجل التكوين في الجامعات الجزائرية عبارة عن تجارب ذاتية، غالبا ما تغلق تفاوت بين التكوين النظري في الدراسات ما بعد التدرج والاكتساب الفعلي للبيداغوجيا من أجل التدريس، ولا يتم إعداد الأستاذ الجامعي في الجزائر لمهنة التدريس تربويا ومهنيا، والذي يحدث هو أنه أثناء التحاق الطالب ببرنامج الماجستير يتلقى دروسا متعلقة بالجانب النظري في غياب الشق الميداني والعملي، فلا وجود لدورات أو ورشات حول هذا الموضوع، وكذلك التنظيم المعمول به حاليا في الجامعة الجزائرية لا يلزم الأستاذ على تلقي تكوين في أساسيات التدريس قبل التحاقه بالمهنة.

[1]– دلال سلامي و إيمان عزي، **تكوين الأستاذ الجامعي الواقع والآفاق، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية** جامعة الوادي، العدد الثالث، ديسمبر 2013، ص159.

[2]–حاجي العلجة، جودة **الخدمة التعليمية في قطاع التعليم العالي في الجزائر بين الواقع والآفاق، دراسة تحليلية تقييمية للإصلاحات الجديدة ل.م.د**، مجلة **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية**، العدد 10، جوان 2013، ص ص 34-35.

– ضعف المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات السوق العمل، وتعود إلى تدني مستوى المعارف المحصلة والتأهيل المتخصص وضعف القدرات التحليلية والابتكارية والتطبيقية، وهي المتطلبات الأساسية التي يفترض أن تتوفر في المخرجات الجامعية، لكن ما نلاحظه هو مخرجات في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل.

– تعليم يطغى عليه أسلوب التلقين وليس المقاربة بالكفاءات كما هو موجود عالميا.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية

المطلب الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بإدارة المعرفة وجودة التعليم العالي

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى أهم الدراسات المتعلقة بموضوع إدارة المعرفة وجودة التعليم العالي.

الفرع الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بإدارة المعرفة

1- **دراسة وردة بن حيزية (2016)**: بعنوان "دور إدارة المعرفة في تطوير رأس المال الفكري "دراسة عينة من الجامعات الجزائرية"، قدمت هذه المذكرة لنيل شهادة الماستر وحددت إشكالية الدراسة كالتالي "ما هو دور إدارة المعرفة في تطوير رأس المال الفكري"، وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور إدارة المعرفة في تطوير رأس المال الفكري، وبيان ذلك إحصائيا في المؤسسة محل الدراسة، يتمثل مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في جامعة أم البواقي. وتوصلت الدراسة على مجموعة من النتائج:

- نجاح إدارة المعرفة يتوقف على تبني عملية تغيير في الأساليب وطرق التحفيز، لخلق ثقافة المشاركة المعرفية وتعميمها في المنظمة.
- ليس هناك دور ذو دلالة معنوية لعملية تشخيص واكتساب المعرفة في تطوير رأس المال الفكري.
- هناك دور ذو دلالة معنوية لعملية توزيع المعرفة في تطوير رأس المال الفكري عند مستوى دلالة 0.05.

2- **دراسة سليمان الفارس (2010)**: بعنوان "دور إدارة المعرفة في رفع كفاءة أداء المنظمات"، دراسة ميدانية على شركات الصناعات التحويلية الخاصة بدمشق، تتلخص مشكلة الدراسة في السؤال التالي: ما مدى إدراك القيادات الإدارية في الشركات الصناعية التحويلية العاملة في محافظة دمشق وريفها لمفهوم وأهمية إدارة المعرفة

وأثرها في كفاءة الأداء؟ وهدفت الدراسة إلى محاولة تقديم مفهوم إدارة المعرفة بما يتفق الفكر الإداري الحديث للقيادات الإدارية ليكون موجها لها في النمو التقدم. وتوصلت الى مجموعة من النتائج:

- تمثل إدارة المعرفة حقلا علميا حديثا، ولاسيما جانبه التطبيقي يعمل على توفير قدرات واسعة لمنظمات الأعمال في التميز والتفوق والريادة والإبداع في إطار عناصره الرئيسية الثلاثة: عمليات إدارة المعرفة، وتقانة إدارة المعرفة، وفريق المعرفة.
- لا تقوم الشركات موضع الدراسة بإعطاء قدر كاف من الحرية للعاملين وخاصة المختصين منهم، ولا تسعى لتعيين مديري معرفة جيدين.

3- **دراسة *Bouthillier & Shearer* (2002)**: بعنوان

"Understanding Knowledge Management and Information Management: The Need for Empirical Perspective".

هدفت الدراسة إلى تحديد الاتجاهات التطبيقية لإدارة المعرفة في القطاع العام والخاص، ومعرفة كيفية تطبيق إدارة المعرفة في المنظمات عينة الدراسة، معرفة أنواع المعرفة التي يتم إدارتها والمناهج المطبقة والأساليب التكنولوجية المستخدمة لذلك، وأخيرا، تحديد مصادر المعرفة والإجراءات المستخدمة لإدارتها. وقد أجريت الدراسة في كندا على مجموعة من منظمات القطاعين العام والخاص، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها التركيز في الواقع العملي على المعرفة الصريحة أكثر من الإهتمام والتركيز على المعرفة الضمنية. إدارة المعرفة تطبيقية تركز على المشاركة ونشر المعرفة والتي تعتبر جوهر وهدف كافة برامج إدارة المعرفة والمعلومات. هناك اختلاف واضح في الممارسة بين القطاعين العام والخاص، حيث تبين أن القطاع الخاص يستخدم إدارة المعرفة بهدف المشاركة بالمعرفة ونشرها داخلية، بينما يتم تطبيقها في القطاع العام بشمولية أكثر حيث تهدف إدارة المعرفة إلى المشاركة بالمعرفة والمعلومات ونشرها داخليا وخارجيا.

الفرع الثاني الدراسات السابقة المتعلقة بجودة التعليم العالي

1- **دراسة يزيد قادة (2011)**: بعنوان"واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الجزائرية" دراسة عينية على متوسطات ولاية سعيدة، وحددت اشكالية الدراسة كالتالي: ما مدى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية الجزائرية من خلال الإصلاحات المطبقة؟ وهدفت الدراسة التسليط الضوء على مفهوم إدارة الجودة الشاملة وعن إمكانية تطبيقه في المؤسسات التعليمية شملت الدراسة على عينة من مديري وأساتذة وتلاميذ متوسطات ولاية سعيدة. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

– لا تطبق المؤسسات التعليمية الجزائرية إدارة الجودة الشاملة من منظور الأساتذة والتلاميذ.

– وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق إدارة الجودة الشاملة وجودة كل من (الإدارة المدرسية، الأستاذ، التلميذ، المنهج الدراسي والمناخ التعليمي وملاءمته).

– عدم وجود تأثير ذا دلالة إحصائية على تطبيق إدارة الجودة الشاملة يعزى للمتغيرات الشخصية، والتي هي: الجنس، المؤهل العلمي والخبرة المهني.

2- **دراسة حامد محمد علي الشمراني (2007): بعنوان**" معاير مقترحة للجودة التعليمية في ضوء معايير بالدريج للجودة الشاملة في مدارس التعليم العام بالمملكة". حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة درجة أهمية وإمكانية تطبيق المعايير المقترحة لتحقيق الجودة التعليمية بمدارس التعليم العام بالمملكة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن درجة أهمية تطبيق المعايير المقترحة لتحقيق الجودة التعليمية بمدارس التعليم العام بالمملكة كانت بدرجة مهم جدا ودرجة إمكانية تطبيق هذه المعايير كانت بدرجة كبيرة.

3- **دراسة *Hoecht* (2006):** بعنوان

professional autonomy and "Quality Assurance in UK higher education: Issues of Control،trust ،accountability

هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين الثقة والرقابة والحكم الذاتي والمساءلة من جهة وضمان الجودة في التعليم العالي من جهة أخرى في المملكة المتحدة، بالإضافة توضيح مدى إدراك الأكاديميين لتأثير ضمان الجودة على طبيعة أعمالهم. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية بين الثقة والرقابة والحكم الذاتي والمساءلة من جهة وضمان الجودة في التعليم العالي من جهة أخرى، بالإضافة إلى أن اعتماد منهجية ضمان الجودة في التعليم العالي يقلل من الحاجة إلى الرقابة ويضمن المساعدة بالإضافة إلى الجودة في ضمان جودة الأعمال المنوي القيام بها.

الفرع الثالث: الدراسات السابقة المتعلقة بإدارة المعرفة وجودة التعليم العالي:

1- **دراسة ربا جزا المحاميد (2008):** بعنوان " **إدارة المعرفة في تحقيق ضمان جودة التعليم العالي**" دراسة تطبيقية في الجامعات الأردنية الخاصة رسالة ماجيستر، كلية العلوم الإدارية والمالية بقسم إدارة الأعمال، بجامعة الشرق الأوسط، الأردن. وحددت إشكالية هذه الدراسة على النحو التالي: ما أثر إدارة المعرفة في ضمان جودة التعليم العالي بالجامعات الأردنية الخاصة، وهدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تطبيق مفهوم إدارة المعرفة في ضمان الجودة في الجامعات الأردنية، بالاعتماد على خصائص الهيئات التدريسية العامة فيها وخصائص البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في تلك الجامعات.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة النتائج أهمها:

- وجود علاقة إحصائية بين الخبرة التدريسية (5-10سنوات) وضمان الجودة في الجامعات في حين يجد عدم وجود علاقة إحصائية بين الخبرات التدريسية) 5 سنوات فأقل 11-15 سنة فأكثر) وضمان الجودة في الجامعات الأردنية الخاصة.
- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوافز والتكريمات التي تحصل عليها الهيئات التدريسية وضمان الجودة في الجامعات الأردنية الخاصة.
- وجود علاقة إحصائية بين الاشتراك بقواعد البيانات الخارجية وتحقيق ضمان الجودة في الجامعات الأردنية الخاصة، كما توجد علاقة إحصائية بين تنويع المكتبة وتحيق ضمان الجودة في هذه الجامعات.

2- **دراسة حرنان نجوى (2014)**: بعنوان " **مساهمة إدارة المعرفة في تحسين جودة التعليم العالي**" دراسة عينة من الجامعات الجزائرية، وحددت إشكالية الدراسة على النحو التالي" ما مدى مساهمة إدارة المعرفة في تحسين جودة التعليم العالي؟" وهدفت هذه الدراسة إلى تبيان العلاقة الموجودة بين إدارة المعرفة وجودة التعليم العالي، وكذا تقويم أداء مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي الجزائري من حيث: الرسالة والمهام والأهداف، البحث العلمي، أفراد المعرفة، التعليم.

واعتمدت هذه الدراسة على الاستقراء الاستنباطي وكذا الاستعانة بالاستبيان كأداة في تقيم جودة التعليم العالي وذلك بعد توزيعه على أعضاء هيئة التدريس، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها: غياب تطبيق فعلي لمعايير الجودة داخل المؤسسة الجامعية، ولتحقيق النقلة النوعية يجب التوجه نحو إدارة المعرفة من خلال تكوين الكفاءات وتشجيع البحث العلمي.

3- **دراسة *Waddell & Stewart* (2006)**: بعنوان

The interdependency between knowledge management and quality.

هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين إدارة المعرفة والجودة، وقد تكونت عينة الدراسة من الشركات الأسترالية وتم توزيع 1000 استبيان على هذه الشركات، وتم استرجاع ما نسبته 20% من العدد الإجمالي للاستبانات الموزعة وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: أن هناك علاقة بين إدارة المعرفة والجودة وأن إدارة المعرفة مكون وعنصر أساسي لنقل ثقافة الجودة في المنظمات.

المطلب الثاني: محل الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

جدول رقم (01): محل الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

الدراسات السابقة	الدراسات الحالية		نتائج الدراسة
	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف	
دراسة وردة بن حيزية 2016: **دور إدارة المعرفة بتطوير رأس المال الفكري**	اعتمدت هذه الدراسة على الاستبيان في جمع العينة	الاستقراء الاستنباطي	نجاح إدارة المعرفة يتوقف على تبني عملية تغيير في الأساليب وطرق التحفيز، لخلق ثقافة المشاركة المعرفية وتعميمها في المنظمة
دراسة سليمان الفارس 2010: **دور إدارة المعرفة في رفع كفاءة أداء المنظمات**	اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي	اعتمدت الدراسة على اسلوب المقابلة عينة الدراسة تمثلت في: المديرين العامين ومديري الإدارات ورؤساء الأقسام	لا تقوم الشركات موضع الدراسة بإعطاء قدر كافٍ من الحرية للعاملين وخاصة المختصين منهم، ولا تسعى لتعيين مديري معرفة جيدين
دراسة يزيد قادة 2011 : **واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الجزائرية**	اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي	وهدفت الدراسة التسليط الضوء على مفهوم إدارة الجودة الشاملة وعن إمكانية تطبيقه في المؤسسات التعليمية	لا تطبق المؤسسات التعليمية الجزائرية إدارة الجودة الشاملة من منظور الأساتذة والتلاميذ.
دراسة حامد محمد علي الشمراني 2007: **معايير مقترحة للجودة التعليمية في ضوء معايير بالدريج للجودة الشاملة في مدارس التعليم العام بالمملكة**	اعتمدت هذه الدراسة على استمارة الاستبيان	اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي المسحي	أن درجة أهمية تطبيق المعايير المقترحة لتحقيق الجودة التعليمية بمدارس التعليم العام بالمملكة كانت بدرجة مهم جدا
دراسة ربا جزا المحاميد 2008: إدارة المعرفة في تحقيق ضمان جودة التعليم العالي	اعتمدت الدراسة على أعضاء هيئة التدريس	اعتمدت الدراسة على المقابلات الشخصية	عدم وجود علاقة بين الحوافز والتكريمات التي تحصل عليها الهيئات التدريسية وضمان الجودة في الجامعات الأردنية الخاصة
دراسة حرنان نجوى 2014: مساهمة إدارة المعرفة في تحسين جودة التعليم العالي	اعتمدت هذه الدراسة على الاستبيان	الاستقراء الاستنباطي	غياب تطبيق فعلي لمعايير الجودة داخل المؤسسة الجامعية ولتحقيق النقلة النوعية يجب التوجه نحو إدارة المعرفة من خلال تكوين الكفاءات وتشجيع البحث العلمي

خلاصة الفصل:

تبين من خلال الفصل الأول من الجانب النظري أن إدارة المعرفة تعد عاملا مهما بالنسبة للمؤسسات التعليمية في تحقيق جودة التعليم العالي، راجع الى أهمية إدارة المعرفة ودورها الفعال الذي تلعبه في مؤسسات التعليم العالي.

كما تبين مفهوم كل من إدارة المعرفة وجودة التعليم العالي، وكذا الأهداف الرئيسية التي تساعد في قياس جودة التعليم العالي، كما تهدف مؤسسات التعليم العالي إلى تحقيق الجودة وفي نفس الوقت تهتم بتنمية المعرفة في كل المستويات، خصوصا في ظل الاقتصاد الذي يتطلب الجودة ومستوى عالي من المعرفة، للحفاظ على تنافسية المؤسسة وتثمين معارفها المتمثلة في المعلومات والخبرات الكامنة لدى كفاءاتها، بغية تنمية الإبداع والابتكار عندها، وذلك من أجل تحسين الجودة في الخدمات الأخرى والثقة والالتزام من قبل جميع المستويات في الادارة الجامعية. حيث يجب تطبيق ادارة المعرفة في مؤسسات التعليم العالي لضمان الاستمرارية والمحافظة على جودة التعليم العالي وتطويرها، من خلال معرفة حاجاتهم وتقديم خدمات تفوق ما يتوقعون الحصول عليه، ومنحهم الثقة من خلال الأخذ بآرائهم ومشاركتهم والتحاور معهم.

الفصل الثاني: نظرة عن واقع إدارة المعرفة والتعليم العالي في الجزائر

تمهيد:

تسعى العديد من الدول حول العالم لتطوير الجامعات والمراكز البحثية فيها، وذلك من خلال الاهتمام بمخرجاتها وتوظيفها في حل مشكلات مختلف القطاعات في المجتمع، هذا الاهتمام دفع العديد من الجامعات لتطوير أدائها التعليمي والبحثي على حد سواء وذلك سعيا للتميز. وفي الآونة الأخيرة ظهرت العديد من المؤسسات العالمية التي تهتم تم بتصنيف الجامعات، بهدف خلق نوع من التنافس وتحسين أدائها، وذلك من خلال وضع معايير ومنهجية محكمة يتم على أساسها ترتيب الجامعات.

في هذا الفصل سنتطرق إلى مؤشرات تصنيف الجودة في مؤسسات التعليم العالي، وكذا تصنيف الجامعات العالمية وفق هذه المعايير، اضافة إلى واقع الأداء المعرفي والتعليم العالي في الجزائر، وذلك من خلال مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: مؤشرات تصنيف الجودة في مؤسسات التعليم العالي

المبحث الثاني: واقع الأداء المعرفي والتعليم العالي في الجزائر

المبحث الأول: مؤشرات تصنيف الجودة في مؤسسات التعليم العالي

في هذا المبحث سنتناول أهم المعايير والمؤشرات التي يتم الأخذ بها في تصنيف الجودة في مؤسسات التعليم العالي، إضافة الى تصنيف الجامعات العالمية بناءا على هذه المؤشرات.

المطلب الأول: الجودة في مؤسسات التعليم العالي:

لقد انتقلت فكرة الجودة إلى مؤسسات التعليم وأول من نقل فكرة الجودة إلى التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية هو (Baldrige، Malcolm) ثم اعتمدت الكليات الأمريكية على تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة نقلا عن اليابان، ولذلك تطورت في بداية الثمانينات وازداد تطبيقها في الجامعات في التسعينات.

حدد مؤتمر اليونسكو 1998 أن للجودة في التعليم مفهوم متعدد الأبعاد، ينبغي أن يشمل جميع وظائف التعليم وأنشطته مثل المناهج الدراسية، البرامج التعليمية، البحوث العلمية، الطلاب، المباني، المرافق، الأدوات...الخ، وتوفير الخدمات للمجتمع المحلي والتعليم الذاتي الداخلي وتحديد المعايير مقارنة للجودة المعترف بها دوليا.[1]

قام كل من (Knight and Harvey, 1996) بتحديد خمسة مداخل للتفكير في الجودة التعليمية، وهي[2]:

- يمكن النظر للجودة في مجال التعليم كاستثناء مميز يستطيع مقابلة أعلى المعايير.
- الجودة في مجال التعليم تعني حالة من التوافق بين العمليات الإدارية والتعليمية من خلال توحد المصفوفات للوصول إلى مستوى صفر من العيوب.
- النظر للجودة من وجهة نظر الغرض من المنتج أو الخدمة.
- الجودة هي قيمة مالية تنشأ من الكفاءة والفاعلية.
- المدخل الخامس ينظر إلى الجودة على أنها عمليات التحول والتغيير النوعي أو الشكلي أو الإدراكي، وهو يلائم مؤسسات التعليم.

عرف (Mukhopachyay, 2001)إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي على أنها مجموعة الآراء التي تشمل ما يلي: امتياز العملية التعليمية، القيمة المضافة للعملية التعليمية، ملائمة مخرجات العملية التعليمية للاستخدام، توافق مخرجات

[1] – صليحة رقاد، تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية: آفاقه ومعوقاته، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف 1، 2013-2014، ص36.

[2] – سعيد بن علي العضاضي، معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، دراسة ميدانية، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد 9، المجلد الخامس، 2012، ص 75.

التعليم مع الأهداف المخططة والمواصفات والمتطلبات، تجنب حدوث العيوب في العملية التعليمية، مقابلة التوقعات المتزايدة للعملاء.

إن موضوع الجودة أصبح من المواضيع الشائعة التي يجب على كل مؤسسة انتهاجها؛ وذلك للفائدة الناجمة عن استخدام مفاهيم الجودة، وقد واجهت مؤسسات التعليم العالي العديد من الظروف، والتي أرغمتها على البحث عن الجودة وتطبيقها لتحقيق الأهداف المرجوة، ومن بين هذه الظروف:

- الثورة التكنولوجية وما نتج عنها من معارف ومعلومات، حولت العالم إلى قرية صغيرة تعمل على التنافس والتطور.
- الاعتماد التدريجي لـ "الإدارة العامة الجديدة" التي تتطلب من المسئولين إثبات فعالية الإنفاق العام.
- الدول وافقت على منح مزيد من الاستقلالية لمؤسسات التعليم العالي لتحسين إدارتها المركزية مقابل ضمان الجودة .
- دور التعليم العالي في تكوين العاملين في مجال المعرفة يسهم في النمو الاقتصادي .
- التطور باتجاه الاقتصاد الجديد حث الطلاب وأرباب العمل على المزيد من التعليم العالي .
- ضرورة تحسين نوعية خريجي الجامعات، وهذا وفقا لمتطلبات سوق العمل الذي يعرف هو أيضا قفزة نوعية.
- الكم الهائل من الجامعات والطلبة جعل التعليم يفقد نوعا ما يعرف بالنوعية.
- ضرورة تحسين المناهج ضمن معايير عالمية للتمكن من التصنيف.
- الاستثمار في رأس المال البشري هدف العملية التعليمية لذا يجب استثماره على أحسن وجه.
- محاولة تحسين المنظومة التعليمية بصفة عامة.
- تكوين بنية تحتية مكونة من خريجي الجامعات ذوي كفاءة عالية للاندماج في اقتصاد المعرفة.

المطلب الثاني: المؤشرات العالمية لتصنيف الجامعات:

عرف التعليم العالي قفزات واضحة في السنوات الأخيرة، فاعتبرت الجامعات أهم مراكز لإنتاج المعرفة والأبحاث العلمية، لذلك وضعت في بيئة تنافسية، فأصبح هدف كل دولة وصول جامعاتها إلى المراكز الأولى لتصنيفها ضمن ما يسمى بالنخبة العالمية (world- class universities)، يحظى كل سنة وبترقب كبير إعلان نتائج تصنيفات الجامعات ومؤسسات التعليم العالي عبر العالم بناء على جودتها العلمية والتعليمية، لأن المراتب التي تحصل عليها الجامعات المصنفة تعكس إلى حد كبير مستوى التقدم العلمي لبلدانها[1] .

يعود تاريخ تصنيف الجامعات إلى أواخر القرن التاسع عشر، وكان هذا التصنيف يهدف بشكل خاص إلى معرفة الجامعات التي تخرج أهم الشخصيات. ففي عام 1890 نشر الإنجليزي" أليك ماكلين" دراسة بعنوان من أين نحصل على

[1] – سعيد الصديقي، الجامعات العربية وتحدي التصنيف العالمي الطريق نحو التميز، مجلة جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص 09.

أفضل رجالنا؟ التي ركزت على خصائص الشخصيات البارزة في ذلك الزمان، من ضمنها العائلة ومكان الولادة والجامعة التي ارتادوها، ونشر على ظهر الكتاب تصنيفاً للجامعات بناء على عدد خريجيها من هذه الشخصيات البارزة .

تعددت مؤشرات التصنيف بعد سنة 2003، لكن العامل المشترك بينها هو تركيزها على التحليل الكمي للمخرجات العلمية للمؤسسات الجامعية، مثل ميزانية التعليم العالي، سنحاول في هذا المبحث التعرف على هاته المؤشرات العالمية لتصنيف الجامعات:

الفرع الأول: مؤشر كيو إس للتعليم العالي QS :

يهدف المؤشر العالمي QS لتصنيف الجامعات إلى مساعدة الطلاب على مقارنات وخيارات في الدراسات الدولية. استعمل لأول مرة في عام 2004، قد توسع لميزته على ترتيب أكثر من 800 جامعة حول العالم، يهتم بأربع جوانب مهمة في مجال التعليم العالي وهي: البحث العلمي، القابلية للتوظيف، الكفاءة التعليمية، العالمية.

يصدر هذا المؤشر في الملحق العلمي لجريدة التايمز البريطانية بالاشتراك مع (symonds Quacquarelli)، حيث تقسم نسب التصنيف، فنسبة (40%) هي لآراء الخبراء بالإضافة إلى المؤشرات الأخرى الموضحة كالتالي يعمل مؤشر QS على ترتيب 400 جامعة في المراتب الأولى عالميا، بعد 400 يبدأ الترتيب في فئات من 401–410، وبعد 500 تبدأ الزيادة في حجم الفئة من 501–550 وهكذا إلى غاية 700 وبعدها يكتب 700.

الفرع الثاني: مؤشر تايمز للتعليم العالي Time Higher Education

يعمل على تصنيف وترتيب أحسن 100 جامعة على المستوى العالمي وذلك بعد انفصاله على مؤشر علىQS ، يتم التصنيف حسب المهام الأساسية والمتمثلة في التدريس، البحث العلمي، نقل المعرفة، العلاقات الدولية. يتكون هذا المؤشر من 13 مؤشر فرعي مختارة بعناية وموثوق بها من طرف الجميع (الطلاب، هيئات التدريس، المسؤولين ...الخ. تعمل المؤشرات على تقييم الأداء والمقارنة بين الجامعات عن طريق الاستبيانات الموجهة للجامعات، تنقسم المؤشرات الفرعية 13 إلى ستة معايير وهي (التدريس، البحث العلمي، الإستشهادات العلميةCitations ، الدخل الصناعي Income Industry، الجانب الدولي).[1]

[1]– الجامعات السعودية على الخريطة الدولية، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء، المملكة العربية السعودية، 2010. ص 3.

الفرع الثالث: مؤشر ويبو ماتركس Webo matrix

إن مؤشر ويبو ماتركس يعد من أكبر مؤشرات تصنيف مؤسسات التعليم العالي، بدأ العمل في سنة 2004 يقوم بالتقييم كل ستة أشهر عن طريق مختبر Cybermetrics التابع لمجلس البحوث الوطنية الإسبانية، نظرا لتوفره على معلومات موثوقة ومتعددة الأبعاد حول أداء الجامعات من جميع أنحاء العالم على أساس وجود شبكة الأنترنت، حيث تم تطوير مختبر Cybermetricsللدراسات على الشبكة الأكاديمية منذ منتصف التسعينات، "يتمحور عمل هذا المؤشر على حجم حضور الجامعات على الشبكة العنكبوتية، من حيث كيفية وقدر استغلالها للشبكة، يقدم معلومات لـ (4000)جامعة بحسب موقع كل جامعة على الانترنت "يتكون المؤشر من المؤشرات الفرعية التالية:

- الوجود الشبكي Presence : نسبته 20 %، وهو عدد الصفحات في الموقع الإلكتروني الرئيسي للجامعة.

- الأثر Impact : ويشارك بنسبة تبلغ 50 % من درجة الجامعة في التصنيف، حيث يتم تقييم مستوى الاستفتاء الظاهري للروابط الخاصة بالمحتوى المنشور في الموقع، وذلك من خلال عداد مرات الرجوع لهذه الروابط من الأطراف المختلفة، والذي تقيسه جهات محايدة ومتخصصة، مثال (www.majesticseo.com) و (www.Ahrefs.com)

- الانفتاح Openness : ويشكل 15 % من الدرجة، وهي تقيس توجه الجامعة للإسهام في بناء المحتوى المعرفي العالمي من خلال قياس مشاركة الجامعة في المكتبة.

– التميز: ويسهم بما نسبته 15% من الدرجة، فيقيس عدد الأوراق الأكاديمية المنشورة في المجلات العلمية المرموقة.

الفرع الرابع: مؤشرشنغهاي: Shangahai Academic Ranking of World Universities

بدأ العمل لأول مرة سنة 2002 ويدعى بالمؤشر الأكاديمي لجامعات العالم، وهو عبارة عن اشتراك مركز الجامعات العالمية ومعهد التعليم العالي بجامعات جيوتونغ شينغهاي الصينية من أجل تصنيف الجامعات. ثم أصبح تابعا لمركز تصنيف شنغهاي للاستشارات. ويضم هذا المؤشر أربعة معايير تنقسم إلى ستة مؤشرات فرعية وهي: جودة التعليم، جودة هيئة التدريس، مخرجات البحث، نصيب الفرد من الإنتاجية.

يعتمد هذا المؤشر على أنشطة البحث ولكن التدريس هو المهمة الرئيسية في مؤسسات التعليم العالي ومؤشر شنغهاي يعتمد على مؤشرات من الجانبين، جانب التدريس وجانب البحث العلمي، فاعتمد على:

- عدد الحائزين على جائزة نوبل وميدالية فيلدز من خريجي الجامعات والأساتذة الباحثين في تلك الجامعات، وفي التخصصات التالية: الكيمياء، الفيزياء، الطب، الإقتصاد، وميداليات فيلدز في الرياضيات.

- عدد الباحثين الأكثر استشهادا بهم في (21) تخصصا علميا، وهذا المؤشر يوضح التميز بين الجامعات بالإضافة إلى نوعية رأس المال البشري والبحوث المنجزة.

- عدد المقالات العلمية المنشورة في مجلتي الطبيعة والعلوم، هذا المؤشر يدرس قياس كمية ونوعية الإنتاج.

- معدل انتاجية الأداء الأكاديمي للفرد من خلال حجم الجامعة.

الفرع الخامس: مؤشر تقرير الأخبار الأمريكي العالمي US news and World Report

يعتمد هذا المؤشر على المعطيات التي يجمعها مؤشر كيو اس العالمي QS ، ويشتمل المؤشر على الجامعات من مختلف الدول، كما يصنف الجامعات حسبا لمواضيع أكاديمية كالفنون والعلوم، والهندسة والعلوم الطبية... ويسعى المؤشر لتقديم المعلومات الميسرة للطلاب وغيرهم من الباحثين عن الجامعات التي تتناسب مع ظروفهم. ويقدم الموقع الإلكتروني الفرصة للحصول على مزيد من التفاصيل عن الجامعات والتخصصات التي تتميز بها، والذي يعد إضافة على التصنيف نفسه. وللعام الرابع على التوالي ينشر المؤشر تصنيف للجامعات من قبل مستشارين بالمدارس الثانوية عبر الولايات المتحدة لتقديم الجامعات ذات التوجه للدراسات الجامعية الأولى، وتلك التي لديها جهودا مميزة في هذا المجال، كما سينشر المؤشر تصنيف مخصص لرصد أهم كليات الأعمال وكليات الهندسة، وتقدم الجهة القائمة على المؤشر خدمات أكاديمية كتوجيه الطلاب غير المتفوقين من خريجي الدراسة الثانوية، وإرشادهم لكيفية التميز في الدراسة الجامعية، بالإضافة إلى إرشادات لتمويل الدراسة وما شابه.

الفرع السادس: التصنيف البحثي للجامعات SCImag :

يعتبر تصنيف المؤسسات البحثية اس سي ماغ SCImag الإسباني من التصنيفات المهمة التي تعمل على تقييم المؤسسات البحثية حيث تعمل على تصنيف البحوث والجامعات في جميع أنحاء العالم.

من الخصائص البارزة (التركيز في جميع مؤسسات أنحاء العالم أي التقييم الشامل، حسب التخصصات، البيانات الشاملة) حيث يقوم المؤشر بتصنيف المؤسسات حسب المعلومات التي هي في قاعدة البيانات ينقسم المؤشر إلى سبع مؤشرات فرعية وهي (مؤشر الإنتاجيةO: Output، مؤشر التعاون الدولي، مؤشر المنشورات ذات الجودة العالية، مؤشر الأثر المعدل، مؤشر التخصصية، مؤشر مستوى التميز، مؤشر القيادة.[1]

المطلب الثالث: تصنيف الجامعات العالمية حسب كل مؤشر:

نلاحظ من خلال ما سبق أن لكل مؤشر معايير يعتمد عليها في التصنيف، وبذلك يختلف التصنيف فالجدول التالي يوضح الترتيب الدولي حسب كل مؤشر.

[1] – الجامعات السعودية على الخارطة الدولية، وزارة التعليم العالي، الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء، مكتبة الملك فهد السعودية، 2013، ص 35.

الجدول رقم (02) : أفضل عشر جامعات عالمية حسب تصنيف كل مؤشر

المؤشر	مؤشر تايمز للتعليم العالي	مؤشر ويبو ماتركس	مؤشر شنغياي	مؤشر كيو اس
1	معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا	جامعة هارفارد Harvard	جامعة هارفارد Harvard	معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا
2	جامعة هارفارد Harvard	معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا	جامعة ستانفورد Stanford	جامعة هارفارد Harvard
3	جامعة أوكسفورد Oxford	جامعة ستانفورد Stanford	جامعة ماساتشوستس للتكنولوجيا	جامعة كامبريدج Cambridge
4	جامعة ستانفورد Stanford	جامعة كورنيل Cornell	جامعة كاليفورنيا . بيركلي	جامعة لندن UCL
5	جامعة كامبريدج Cambridge	جامعة ميشيغان Michigan	جامعة كامبريدج Cambridge	امبريال كوليدج لندن
6	معهد ماساتشوستس للتنولوجيا	جامعة كاليفورنيا بيركلي	جامعة برينستون Princeton	جامعة أوكسفورد Oxford
7	جامعة برينستون Princeton	جامعة كولومبيا في نيويورك	جامعة كاليفورنيا للتكنولوجيا	جامعة ستانفورد Stanford
8	جامعة كاليفورنيا . بيركلي	جامعة واشنطن	جامعة كولومبيا Columbia	جامعة بيل Yale
9	امبريال كوليدج لندن	جامعة مينيسوتا Minnesota	جامعة شيكاغو Chicago	جامعة شيكاغو Chicago
10	جامعة بيل Yale	جامعة بنسلفانيا Pennsylvania	جامعة أوكسفورد Oxford	معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على مواقع المؤشرات

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الجامعات الأجنبية هي الجامعات التي تحتل الصدارة في التصنيف حسب كل المؤشرات تقريبا، بينما الجامعات العربية في المراتب الأخيرة. لهذا سوف نتطرق في الجدول التالي إلى افضل عشر جامعات عربية في العالم حسب مؤشر تقرير الأخبار الأمريكي العالمي.

الجدول رقم (03) : أفضل عشر جامعات عربية في العالم حسب مؤشر تقرير الأخبار الأمريكي العالمي

التصنيف	اسم الجامعة	الدولة	التصنيف العالمي	عدد النقاط
1	جامعة الملك فهد للبترول والمعدن	المملكة العربية السعودية	216	49.9
2	الجامعة الامريكية في بيروت	لبنان	250	45.1
3	جامعة الملك سعود	المملكة العربية السعودية	253	44.7
4	الجامعة الأمريكية بالقاهرة	مصر	348	36.9
5	جامعة الملك عبد العزيز	المملكة العربية السعودية	360	35.8
6	جامعة الإمارات العربية المتحدة	الإمارات العربية المتحدة	يتراوح ما بين 421–430	–
7	جامعة النجاح الوطنية	فلسطين	يتراوح ما بين 431–440	–
8	جامعة الإمام محمد بن سعود	المملكة العربية السعودية	يتراوح ما بين 491–500	–
9	جامعة السلطان قابوس	عمان	يتراوح ما بين 501–550	–
10	جامعة القاهرة	مصر	يتراوح ما بين 551–600	–

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على مواقع المؤشرات

نلاحظ أيضا من خلال هذا الجدول الجامعات العشر الأولى في العالم العربي، كما نلاحظ أن الجزائر وللأسف لا تحتل المراتب الأولى في الترتيب العربي.

المبحث الثاني: واقع الأداء المعرفي والتعليم العالي في الجزائر

قبل أن نتناول تحليل مؤشرات الإبداع في الجزائر، لابد في البداية أن نتطرق ولو بإيجاز إلى أهم التحولات والتطورات الأساسية التي مرت بها منظومة البحث العلمي والتطوير في الجزائر

المطلب الأول: تطور سياسة البحث العلمي والتطوير في الجزائر:

لقد اتخذت الجزائر في مجال البحث العلمي والتطوير العديد من الإجراءات التي تهدف إلى ترقية البحث العلمي والاهتمام به، فأقرت قوانين وأنشأت مؤسسات وتنظيمات، وسعت لتوفير القاعدة المادية والبشرية لتطوير البحث العلمي، ويمكن تحليل واقع البحث العلمي في الجزائر بحسب التطور الذي عرفه هذا الأخير فيما يلي:

الفرع الأول: واقع سياسة البحث العلمي قبل سنة 1998:

غداة الاستقلال لم تكن للجزائر حينها سياسة بحثية، حيث كانت هياكل البحث العلمي في هذه الفترة خاضعة لوصايتين جزائرية وفرنسية، وقد تميز البحث العلمي والتطوير خلال هذه المرحلة بالرحيل الجماعي للباحثين الفرنسيين، أما العدد القليل من الأساتذة الجزائريين فقد أوكلت لهم مهمة التدريس والتسيير الإداري، هذا ما جعل نشاط البحث العلمي يتوقف بالرغم من محاولات إنعاشه.[1]

ولكن منذ سنة 1971، وبإنشاء أول وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بدأ اهتمام الدولة بهذا القطاع، وظهرت أول معالم سياستها البحثية، وبما أن الأهداف المتوخاة لا يمكن تحقيقها دون توفير بنى أساسية متطورة تعمل على ترجمة السياسات المرسومة والاستراتيجيات وتحويلها على خطط ومشاريع بحثية قابلة للتنفيذ، فإن الجزائر أنشأت مجموعة من الهيئات.

من خلال الجدول الموالي يظهر لنا جلياً نوعاً من عدم الاستقرار والتذبذب في مؤسسات وهيئات صنع وتنفيذ سياسة البحث العلمي، حيث أخلت بهذه السياسة عدة تقلبات، وبالتالي فالنقص في القوى البشرية المدربة، الأهداف والأولويات غير المؤكدة، الوضع الإجمالي المتواضع للباحثين، الانعدام الفعلي لجهود البحوث وأخرى، شكلت جميعها أهم أسباب ضعف سياسة البحث العلمي في الجزائر قبل سنة 1998، وأهم الأسباب لصياغة سياسة بحث علمي بديلة.

[1] – محمد غانم،" البحث العلمي في الجامعات العربية ودوره في تنمية القدرات التكنولوجية"، مداخلة قدمت إلى الندوة الثانية حول :آفاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في العالم العربي، جامعة دمشق، 2007 ، ص 15.

الجدول رقم (04): تطور مؤسسات البحث العلمي في الجزائر

الهيئة	التاريخ	الجهة الوصية	تاريخ الحال
مجلس البحث	1963	جزائرية فرنسية	1998
هيئة التعاون العالمي	1968	جزائرية فرنسية	1971
المجلس المؤقت للبحث العلمي	1971	جزائرية	1973
الديوان الوطني للبحث العلمي	1973	وزارة التعليم العالي	1983
محافظة الطاقة المتجددة	1982	رئاسة الجمهورية	1986
محافظة البحث العلمي والتقني	1984	الوزارة الأولى	1986
المحافظة السامية للبحث	1986	رئاسة الجمهورية	1990
الوزارة المنتدبة للبحث والتكنولوجيا	1990	الوزارة الأولى	1991
الوزارة المنتدبة للبحث والتكنولوجيا والبيئة	1991	الوزارة الأولى	1991
كتابة الدولة للبحثين	1991	وزارة الجامعات	1992
كتابة الدولة للتعليم العالي والبحث	1992	وزارة التربية	1993
كتابة الدول للجامعات والبحث	1993	وزارة التربية	1994
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	1994	وزارة التعليم العالي	1999
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	2000	وزارة التعليم العالي	2012
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	2012	وزارة التعليم العالي	ليومنا هذا

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر خمسون سنة في خدمة التنمية 2012 –1962، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص 89

الفرع الثاني: سياسة البحث العلمي في الجزائر بعد سنة 1998:

بعد سنة 1998 تأكدت أولوية البحث العلمي في سياسة الدولة الجزائرية، بإصدار القانون التوجيهي رقم 98 –11 مرفق ببرنامج خماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، يغطي الفترة الممتدة من 1998–2002، وقد حدد هذا القانون البرامج والمبادئ المتعلقة بترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والتدابير والطرق والوسائل الواجب توفيرها لتحقيق أهداف برامج هذه الفترة.

ولقد تم تعزيز هذا المسعى بالقانون رقم 99 –05 المؤرخ في 04 أفريل 1999، المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، وكذا المرسوم التنفيذي 244 / 99 المؤرخ في 31 أكتوبر 1999، المحدد لقواعد إنشاء المخابر البحثية وتنظيمها وسيرها باعتبارها فضاء مستحدث يساهم بالتكفل بالبحث العلمي[1]. وكتدعيم لأحكام القانون رقم 98 –11 القانون التوجيهي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وتكيفاً مع مختلف التطورات المستجدة بعده، صدر قانون 08 –05 المكمل والمتمم للقانون التوجيهي والمؤرخ في الفترة الخماسية الممتدة من 2008 –2012، ووضع أهداف طموحة بتوفير الموارد المالية والمادية والبشرية ولتحقيق تلك الأهداف شدّد هذا القانون على ضرورة القيام بعدد من الإجراءات الجديدة والتي من شأنها إحداث العديد من التطورات في نشاط البحث العلمي في الجزائر ومنها الاهتمام بالموارد البشرية في مجال البحث العلمي مع توفير الوسائل المادية والتنظيمية المساعدة على ذلك، ومنها:

– رفع ميزانية البحث العلمي نحو ثلاثة أضعاف ووضع استراتيجية للتعاون في مال البحث العلمي.

– بناء منظومة وطنية للبحث متجانسة وفعالة مهمة تستدعي جهود متواصلة ،وفي هذا الصدد جاء اقتراح تعديل النظام الوطني للبحث العلمي وضبطه استجابة للانشغال بتطوير الوظائف المجاورة للنظام من حيث النجاعة والملائمة وضمان تفتح أكثر على المؤسسة الاقتصادية، بوصفها الرافع الأساسي للاقتصاد المبني على المعرفة، إذ جاء القانون التوجيهي رقم 15 – 21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، يحدد المبادئ الأساسية والقواعد العامة التي تحكم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، والذي يرمي إلى ما يلي:[2]

- ضمان ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بما في ذلك البحث الجامعي.
- تدعيم القواعد العامة والتكنولوجية للبلاد.
- دراسة التاريخ والتراث الثقافي الوطني وتثمينها.
- تحديد الوسائل الضرورية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتطويرها.

[1] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 08 - 05 مؤرخ في 16صفر عام 1429 الموافق ل 23 فيفري سنة 2008 ، يعدل ويتمم القانون رقم 98-11المؤرخ في 29ربيع الثاني عام 1419 الموافق ل 22 غشت سنة1998 .

[2] – أمال قاسيمي، أسمهان تمغارت، وآخرون، الجزائر، إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي(64) ، 2013 ، ص67 .

- ترقية وظيفة البحث العلمي داخل مؤسسات التعليم والتكوين العاليين ومؤسسات البحث العلمي والمؤسسات الأخرى وتحفيز وتثمين نتائج البحث.
- دعم تمويل الدولة للأنشطة المتعلقة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- تثمين الأطر المؤسساتية والتنظيمية من أجل التكفل الفعال بأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

نستكشف من خلال كل ما سبق أن هناك إرادة واضحة تطوير البحث العلمي في الجزائر، في المقابل لا يمكن تجاهل التقلبات التي تميزت بها منظومة البحث العلمي من وصاية لأخرى، علماً بأن كثرة الهياكل تؤدي إلى تداخل الصلاحيات.

المطلب الثاني: مؤشرات البحث العلمي والتطوير في الجزائر

لغرض توصيف وتقييم الواقع الحالي لنشاط البحث العلمي والتطوير في الجزائر لابد من اللجوء إلى بعض المؤشرات المستخدمة في تقيمها، ويجرى التميز عادة بين نوعين من المؤشرات وهي المدخلات (INPUTS) أو الموارد، وبين مؤشرات المخرجات(OUTPUT) أو الأداء، وهذه بدورها ترتبط بمواضيع مثل التكنولوجيا ومدى القدرة على استخدام وتصدير التقنية أو توليد المعرفة.

الفرع الأول: مدخلات البحث العلمي والتطوير:

تتمثل في مؤشرات المدخلات (مؤسسات البحث العلمي، الموارد البشرية مثل عدد الباحثين العاملين في البحث والتطوير، ومؤشرات مالية مرتبطة بالإنفاق على البحث العلمي والتطوير ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي)، كلما زادت نسبة هذه المؤشرات كلما زادت مساهمتها في توليد مخرجات تعزز تنافسية عالية.

1- **مؤسسات البحث العلمي والتطوير**: ارتفع عدد المؤسسات الجامعية من 35 مؤسسة سنة 2000 إلى56 مؤسسة سنة 2004، ليصل عام 2009 إلى نحو 62 مؤسسة جامعية (جامعات، مراكز جامعية، مدارس وطنية عليا)، ثم ارتفعت إلى 84 مؤسسة سنة 2011، أما فيما يخص المخطط الخماسي(2010 – 2014) فقد سطر عدة برامج في توسيع الهياكل المادية، وكان أهم ما جسد من هذا المخطط هو زيادة عدد المؤسسات إلى 97 مؤسسة خلال سنة 2012، وهي موزعة كالتالي: (47 جامعة، 10 مراكز جامعية، 4 ملحقات جامعية، 19 مدرسة وطنية عليا، 5 مدارس عليا للأساتذة، 10 مدارس تحضيرية، وقسمان تحضيريان مدمجان).

حاليا تضم الشبكة الجامعية الجزائرية 106 مؤسسة للتعليم العالي، موزعة على 48 ولاية عبر التراب الوطني تظم (50 جامعة، 13 مركزاً جامعياً، 20 مدرسة وطنية عليا، 10 مدارس عليا، 11 مدارس عليا للأساتذة، ملحقتين جامعتين).[1]

وباعتبار المخابر العلمية أحد أهم الوسائل المستحدثة للقيام بعملية البحث العلمي وفقاً للمرسوم التنفيذي رقم 99 -244، فقد حدد أهدافها فيما يلي:[2]

- تحقيق أهداف البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مجال علمي محدد،
- انجاز الدراسات وأعمال البحث التي لها علاقة بهدفه،
- المشاركة في تحصيل معارف علمية وتكنولوجيا جديدة والتحكم فيها وتطويرها،
- المشاركة على مستواه في تحسين تقنيات وأساليب الإنتاج والمنتجات والسلع والخدمات وتطوير ذلك،
- المشاركة في التكوين بواسطة البحث ومن أجل البحث،
- ترقية نتائج أبحاثه ونشرها،
- جمع المعلومات العلمية والتكنولوجيا التي لها علاقة بهدفه ومعالجتها وتثمينها وتسهيل الاطلاع عليها المساهمة في وضع شبكات بحث ملائمة.

ارتفع عدد مخابر البحث من 1297 مخبرا سنة 2013 إلى 1324 مخبرا بحثيا سنة 2015 (بما في ذلك مخابر بحث مشتركة، ومخابر بحث مشاركة) موزعة على مجموعة من التخصصات الكبرى، كما هي مبينة في (الجدول رقم 02) والتي جندت حوالي 27584 أستاذ باحث وطالب دكتوراه.

[1] – موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أنظر في: https://www.mesrs.dz، تاريخ الاطلاع 11-09-2020.

[2] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم244 – 99يحدد قواعد إنشاء مخبر البحث وتنظيمه وسيره، مؤرخ في 21 رجب عام 1420الموافق ل 31 أكتوبر 1999، الجريدة الرسمية ، العدد 77 ، ص. 05 - 06 .

الجدول رقم(05): توزيع مخابر البحث حسب التخصصات الكبرى

التخصصات	عدد المخابر
علوم الطبيعة والحياة	196
علوم الأرض والكون	44
علوم الفيزياء	99
كيمياء	97
علوم الرياضيات	71
علوم الهندسة	316
علوم اجتماعية	197
التاريخ والعلوم الإنسانية	215
مخابر متعددة التخصصات	89
المجموع	1324

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على احصائيات مديرية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي

الشكل رقم (02): توزيع عدد المخابر حسب التخصصات الكبرى

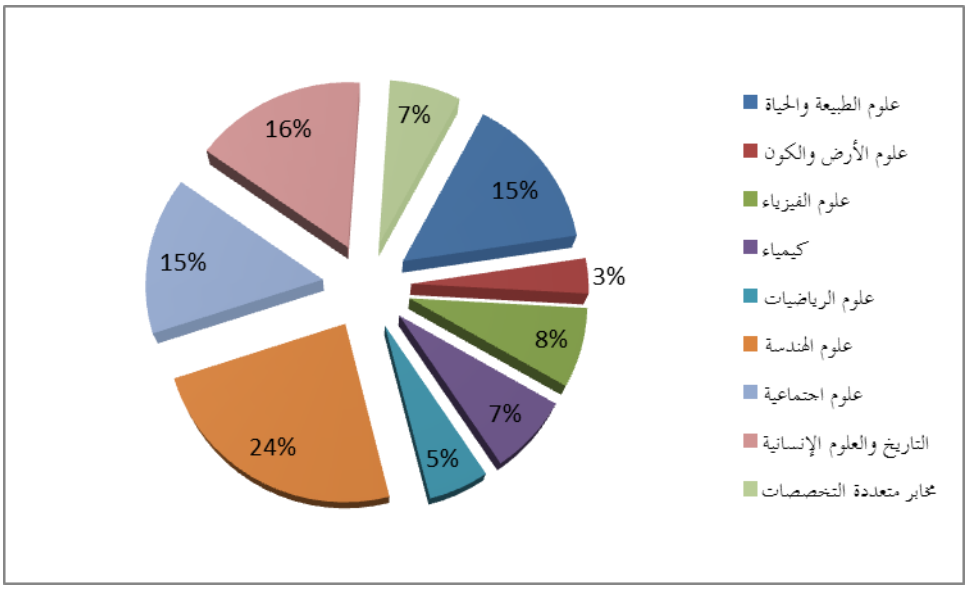

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على إحصائيات 2015 لمديرية البحث العلمي والتكنولوجي

نلاحظ مما سبق تفاوت في نسب مخابر البحث من تخصص لآخر، نجد أكبر نسبة ممثلة 24 % في تخصص علوم الهندسة، بعدها تليها نسبة 16 % في تخصص التاريخ والعلوم الانسانية، بعدها تليها نسبة 15 % في تخصص علوم الطبيعة والحياة والتاريخ، ثم تأتي تخصصات الفيزياء والكيمياء والمخابر المتخصصة، بنسبة 08 % و07 % على التوالي، أصغر نسبة لمخابر البحث هي في علوم الأرض والكون بنسبة 03% .

2- الموارد البشرية العاملة في إنتاج المعرفة:

من أجل تحقيق أهداف البحث العلمي والتطوير التكنولوجي المحدد للفترة الخماسية (1998 – 2002)، والبرنامج الخماسي الثاني (2008 – 2012)، أوصى قانون البرامج بضرورة رفع عدد العاملين في مجال البحث بما يتماشى مع احتياجات برامج البحث السنوية المصادق عليها، وقد قدرت القوى البشرية العاملة في حقل البحث العلمي خلال سنة 1998 بـ 3257 باحثا أي ما يعادل 116 باحث لكل مليون نسمة، في حين ارتفع عدد الباحثين إلى 8000 باحث سنة 2000، لتصل إلى ما يقارب 11319 باحث في نهاية 2007، أي ما يقارب 170 باحث لكل مليون نسمة.[1]

وصلت القدرات البحثية في سنة 2014 لحوالي 29183 باحث (الأساتذة الباحثين، الباحثين الدائمين) يتكون هذا العدد من26607 أستاذ يمارسون نشطات البحث من مجموع 51229 أستاذ، و2576 باحثين دائمين (1468باحث دائم تابع لوزارة التعليم العلي والبحث العلمي، 1108 باحث دائم خارج قطاع التعليم العالي)

الجدول رقم (06): تطور مجموع الأساتذة حسب الدرجة العلمية

المؤشرات	2004–2003	2009–2008	2013–2012	2014–2013
أستاذ التعليم العالي	6%	7%	9%	10%
أستاذ محاضر	%10	12%	19%	21%
مكلف بالدروس/ أستاذ مساعد	78%	78%	71%	69%
أستاذ مهندس	1%	0	0	0
المجموع الكلي	20769	31703	48398	51299

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

نسبة عدد الباحثين لكل مليون نسمة استقر عند 265 باحث، هو أقل بكثير من المعدل العالمي المتمثل في 1081 باحث عن كل مليون نسمة، وعشرات من معظم البلدان من دول المغرب العربي، إذ يبلغ في تونس 2381 باحث لكل

[1] – إسماعيل محمد صادق ، البحث العلمي بين المشرق العربي والعالم الغربي، كيف نهضوا ولماذا تراجعنا، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2014 ، ص. 81

مليون نسمة، و862 في المغرب، ولا مجال للمقارنة بالدول المتقدمة إذ يبلغ عدد الباحثين في اليابان وكندا 5573 و4260 باحث لكل مليون نسمة على التوالي.

الشكل رقم (03): عدد الباحثين لكل مليون نسمة من السكان لسنة 2014

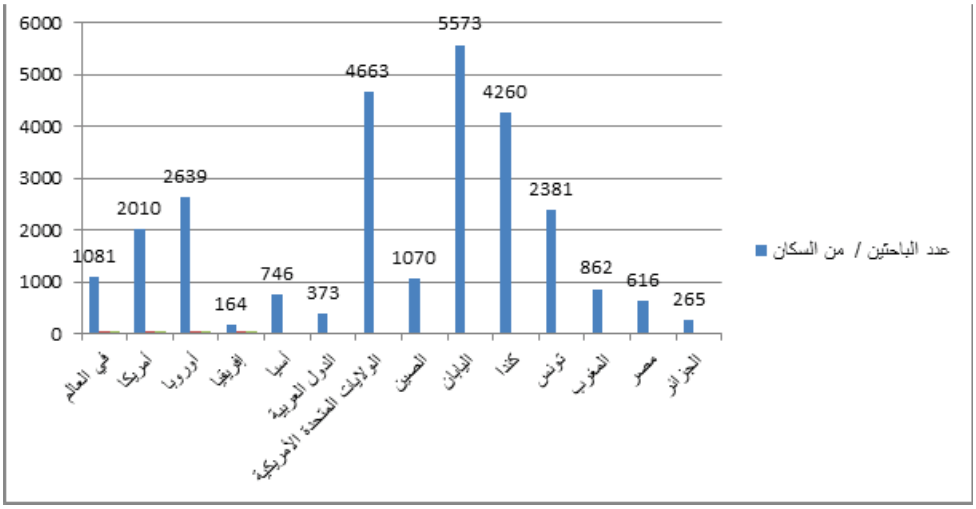

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على إحصائيات من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لقد تم بلوغ الأهداف الرامية إلى إشراك الجزء الأكبر من القدرات البشرية من أساتذة باحثين في نشاطات البحث، إذ أن إنشاء مخابر بحث جديدة والتعاقد مع الأساتذة الباحثين قد مكن من تعزيز القدرات البشرية للبحث، فقد ارتفع عدد الأساتذة الباحثين المشاركين في مخابر البحث من 10181 سنة 2007 من مجموع 11319 باحث إلى 16670 أستاذ سنة 2009 من مجموع 31703 أستاذ، ليرتفع إلى 26843 أستاذ باحث سنة 2012 من مجموع 44448 أستاذ، ليصل سنة 2015 إلى أزيد من 27000 أستاذ من مجموع 53622 أستاذ، مقابل 3500 أستاذ سنة 1997

الجدول رقم (07): تزايد تعداد الأساتذة الباحثين المشاركين في أنشطة البحث

السنة	عدد المخابر	الاساتذة الباحثين المشاركين في المخابر
2007	624	10181
2008	646	15011
2009	691	16670
2010	751	17770
2011	887	22000
2012	1141	26834
2015	1324	27584

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على احصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

وباعتبار قطاع التعليم العالي يستحوذ على أكبر نسبة من القدرات العلمية والتكنولوجيا الجزائرية بنسبة 89.9%، فهذا يعني أن معظم هذه القدرات تقوم بأعمال التدريس بجانب البحوث.

3- مؤشر الإنفاق على البحث والتطوير: يتطلب البحث العلمي تخصيص ميزانية من أجل القيام بالأبحاث والدراسات واقتناء التجهيزات اللازمة، ودفع مرتبات الباحثين، وبالتالي فإن نجاح البحث العلمي في أي دولة يتوقف على حجم المبالغ المالية المخصص لها وكيفية ترشيد استخدامها، وإذا أخذنا مقدار ميزانية البحث العلمي إلى الناتج الخام الإجمالي نلاحظ أن الجزائر قبل سنة 1998 سجلت أدنى المستويات، واستمر الوضع حتى سنة 1999 حين أقرت (المادة 21) من القانون التوجيهي رفع الميزانية المخصصة للبحث العلمي بالنسبة للناتج الداخلي الخام من 0.2% سنة 1997 إلى 1% سنة 2000، وذلك بعد إنشاء الصندوق الوطني لتطوير البحث التكنولوجي، كما اتخذت تدابير أخرى مثل الحوافز الضريبية للشركات التي لديها أنشطة البحث، وإزالة الضريبة على القيمة المضافة لشراء المعدات والأجهزة العلمية العلمية.[1]

كما استفاد قطاع البحث العلمي زيادة على هذه المخصصات من برامج هامة، ففي إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2004 – 2001)، منح القسم المتعلق بالبحث العلمي أهمية كبرى حيث خصص له حوالي 12.38 مليار دينار جزائري، وأما في إطار برنامج التنمية الخماسي (2014–2010) خصصت له حوالي 100 مليار دينار جزائري.[2]

إلا أنه ورغم ارتفاع الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي والتي تطورت عما كانت عليه في السنوات الماضية، تبقى قليلة وغير كافية، فنسبة 1% لا تستجيب للمعايير العالمية، حيث المعدل العام الدولي يبلغ 3%، وأما في بعض الدول مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية يتراوح ما بين 4% و4.3%، كما أن الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي في الجزائر تعاني من التسيير البيروقراطي للإدارة التي تأخذ أكثر من 60% من الميزانية المخصصة للبحث العلمي.

أما عن مصادر التمويل، فبينما يلاحظ في الدول المتقدمة تكاتف مصادر متعددة مع الحكومات لتمويل عمليات البحث العلمي والتطوير، مثل قطاع الأعمال، قطاع الصناعة، والتعاونيات الزراعية وغيرها، وأما ما يلاحظ واقعيا عن عملية التمويل في الدول العربية بصفة عامة وبما فيها الجزائر، أن الدول لا زالت تتحمل الأعباء التمويلية كاملة بنسبة 90.16%. في ظل غياب دعم واضح ومدروس للقطاع الخاص أو الهيئات المجتمع المدني، وأما التمويل من خلال القطاعات التنموية والتمويل الأجنبي من خلال المؤسسات الدولية والإقليمية والحكومية محدودة جدا فقد بلغ بنسبة 9.84 %.[3]

الفرع الثاني: مخرجات سياسة البحث العلمي:

[1] – إسماعيل محمد صادق، مرجع سبق ذكره، ص. 80

[2] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الحكومة، أنظر في: https://www.cg.gov.dz/psre/bilan-psre-htm تاريخ الإطلاع 2020/09/13

[3] – محيًا زيتون، التجارة بالتعليم في الوطن العربي ، الإشكاليات والمخاطر والرؤية المستقبلية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013 ، ص. 110

بعد أن تطرقنا لمضمون سياسة البحث العلمي والتطوير في الجزائر من حيث الموارد المادية والبشرية والمالية المخصصة لها التي تمثل المدخلات الضرورية للعملية، سنحاول تحليل مخرجاتها المتمثلة في المنشورات العلمية، إحصاءات براءات الاختراع، ومدى قدرتها على ترجمة أهدافها إلى نتائج واقعية.

أولا: النشر العلمي الدولي:

في الآونة الأخيرة اكتسب النشر العلمي الدولي أهمية خاصة حيث أصبح ركيزة أساسية وعامل من أهم أسس تصنيف الجامعات عالميا، كما أصبح تمويل المشروعات البحثية في معظم أنحاء العالم يعتمد أيضا على عدد الأبحاث الدولية المنشورة للباحثين والمجموعات البحثية، وهو ما جعل الجامعات ومراكز البحوث العالمية تهتم بنشر نتائج أبحاثها في أوعية النشر المحكمة، والتي تتبنى المعايير العلمية الرصينة من دوريات علمية متخصصة أو كتب أعمال المؤتمرات، من أجل تبادل المعرفة والنتائج، لكي تستمر الأبحاث وتتكامل المكتبات ومراكز المعلومات الأكاديمية التي تولي اهتماما خاصا للدوريات العلمية في مختلف مجالات المعرفة.

الجزائر كباقي الدول العربية الأخرى بالرغم من التحسن الكمي في عدد الباحثين، المفارقة تكمن في ضعف أداء هذا المؤشر، وهذا ما يفسر بقلة المنشورات العلمية. فبالنسبة لحالة النشر في المجلات الدولية، الجزائر تحتل المرتبة التاسعة عربيا في إنتاج المنشورات العلمية، بعد كل من مصر، السعودية، تونس، المغرب، الأردن، وتعتبر جامعة قسنطينة أهم وأكبر مؤسسة للنشر في الجزائر.

بلغت مجموع المنشورات الدولية 25000 ديسمبر 2012، تم إحصاء 2578 من المنشورات في فترة البرنامج الخماسي الأول (2002 - 1998)، و 10834 منشور في فترة البرنامج الخماسي الثاني (2012-2008).

الجدول رقم (08): تطور النشر العلمي الدولي

السنوات	عدد المنشورات
2012	2400
2011	2263
2010	2032
2009	2262
2008	1952
2007	1616
2006	1275
2005	990

Source Ministère De L'enseignement Supérieur Et De La Recherche Scientifique Direction General De La Recherche Scientifique Et Du Développement Technologique Bilan Et Perspective .2012. P18

الجدول رقم (09): مؤشرات حجم النشر العلمي الدولي للفترة الممتدة (2000–2011)

المؤشرات	2003-2000	2007-2004	2011-2008
عدد المنشورات	2023	3975	6868
عدد المنشورات سنويا لكل 1000 نسمة	0.013	0.026	0.046
عدد المنشورات سنويا لكل 1000 باحث	200	400	686
الحصة العلمية من النشر	%0.04	0.08%	0.12%

Source Ministère De L'enseignement Supérieur Et De La Recherche Scientifique Direction General De La Recherche Scientifique Et Du Développement Technologique P19

نلاحظ من خلال الجدول رقم 06 بأن حصيلة الجزائر من الإنتاج العالمي من المنشورات ضئيلة لم تتجاوز % 0.12 رغم أنها استطاعت مضاعفة حصتها من 0.04% في فترة (2003 – 2000) إلى 0.12% خلال فترة (2011–2008). هذا التحسن الطفيف رافقه زيادة في عدد المنشورات الذي ارتفع من 2032 في فترة (2003–2000) ليصل إلى 6868 في فترة (2008–2011)، هي زيادة هامة يرجع الفضل فيها إلى سياسة المنح القصيرة والطويلة المدى للباحثين والأساتذة الجامعيين لتحسين المستوى وإتمام أبحاثهم العلمية، وبرامج التعاون في البحث العلمي.

غير أن هذه النسب لا تزال منخفضة مقارنة بدول أخرى، فمثلا تركيا نجد بأن حصتها من المنشورات وصل إلى % 1.9 سنة 2014، بينما نجد أن حصة فرنسا من المنشورات العالمية تقدر بـ 5.1%، وفي ألمانيا 7.2%، في كندا 3.4 %[1].

[1] – منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة،" تقرير اليونسكو للعلوم حتى عام 2030 " ، ملخص تنفيذي ، منشورات اليونسكو 2015 ، ص. 18

جدول رقم (10): مؤشرات حجم النشر العلمي الدولي للفترة الممتدة (2000-2011)

التخصصات	2003-2000	2004-2007	2008-2011
الفيزياء	0.12%	0.19%	0.30%
الكيمياء	0.08%	0.13%	0.20%
الرياضيات	0.12%	0.15%	0.32%
علوم التكنولوجيا و الهندسية	0.7%	0.11%	0.21%
اعلام ألي	0.07%	0.11%	0.21%
علوم المادة	0.14%	0.23%	0.33%
علوم البيئة	0.06%	0.12%	0.20%
الفلاحة و البيولوجيا	0.03%	0.08%	0.11%
الطب	0.01%	0.01%	0.02%
العلوم الاجتماعية و الانسانية	0.01%	0.02%	0.02%

Source Ministere De L'ensegnement Superieur Et De La Recherche Scientifique Direction General De La Recherche Scientifique Et Du Devloppement Technologique Bilan Et Perspective .2012. P18

بتحليل الأبحاث العلمية المنشورة دولية وفق متغير التخصص العلمي لفترة (2000-2011) كان الأعلى منها في علوم المادة والرياضيات بنسبة 0.33% و 0.32 % على التوالي، تليها الفيزياء بنسبة 0.30%، ومن ثمة يأتي تخصص إعلام آلي وعلوم التكنولوجيا والهندسة بنسبة 0.21%، وأخيرا تأتي العلوم الاجتماعية والإنسانية بنسبة 0.02%.

بالرغم من الطابع الجزئي والغير الكافي لهذه المنشورات إلا أنها تبرز الديناميكية المسجلة في هذا المجال، خاصة بمساعدة التسهيلات الممنوحة لتنقل الأساتذة خارج الوطن للمشاركة في الملتقيات والاحتكاك بأساتذة من المستوى العالمي، لكن هذه الديناميكية سجلت فقط في العلوم الأساسية، حيث أنه حسب الإحصائيات والمؤشرات التي تصدرها مؤسسة طومسون رويتز (Thomson Reuters)، قسمت العلوم التقنية في الجزائر حسب مؤشر التخصص إلى ثلاث مجموعات، حيث تضم المجموعة الأولى (01) : الفروع التي يقل فيها مؤشر تخصصها عن الواحد (01)، وهي فروع علم المناعة 0.03، والعلوم العصبية بمؤشر 0.09، ثم فروع علم الأروام بمؤشر 0.09، بحث تميزت الجزائر بضعف تخصصها في هذه الفروع، أما المجموعة الثانية (02)، فتضم العلوم في مؤشر تخصصها محصور ما بين (01) و(02) حيث تعتبر الجزائر متوسطة التخصص فيها، وتضم الرياضيات والإحصاء بمؤشر 1.87، والكيمياء بمؤشر 1.41، والإعلام الآلي بمؤشر 1.25، علم البيئة بمؤشر 1.12، علم الغذاء والتغذية بمؤشر 1.06، أما المجموعة الثالثة (03): فتضم العلوم في مؤشر تخصصها أكبر من (02)، حيث

تعتبر فيها الجزائر قوية التخصص، وتضم الهندسة الميكانيكية وميكانيك السوائل بمؤشر 2.74 ، الهندسة الكيميائية بمؤشر 2.61، الفيزياء التطبيقية بمؤشر 2.58، والمواد والمعادن بمؤشر 2.35، الفيزياء العامة والنووية بمؤشر 2.32، البصريات والإليكترونيك والإشارة بمؤشر 2.16.[1]

نلاحظ بأن النشر العلمي الدولي في التخصصات العلمية أكثر نسبيا من النشر في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وهذا يعود جزء كبير منه إلى لغة هذه المنشورات العلمية التي تعود إلى لغة التدريس التي تستعمل في هذه التخصصات، الفرنسية والانجليزية في التخصصات العلمية والتكنولوجيا، واللغة العربية في التخصصات الأدبية والاقتصادية والاجتماعية، إذ تعد اللغة الانجليزية لغة النشر في الدوريات المفهرسة و قواعد المعلومات العالمية، ويبقى عامل جودة البحث من الناحية العلمية واللغوية أهم عائق في طريق زيادة معدل النشر. فيما يخص التعاون الدولي في مجال البحث العلمي فقد طور الباحثون الجزائريون خلال فترة (2000-2011) شركات علمية مع باحثين من 140 دولة، نجد أن 55% من هذه الشراكات قد شملت المؤسسات الأوروبية، تحديدا الفرنسية، وتأتي أمريكا اللاتينية في المرتبة الثانية بنسبة 10% من هذه الشراكات، بينما كانت الشراكة العلمية مع الدول المجاورة (تونس، المغرب) بنسبة 2.5%. وبلغ الإنتاج العلمي من هذه الشراكات الدولية 10912 منشور علمي، وهو ما يمثل 57.3% من إجمالي المنشورات. 7889 عمل بحث وهو ما يمثل 41.5% من مجموع المنشورات كان بالتعاون والشراكة مع فرنسا، يليه التعاون مع الباحثين الأمريكيون بـ 553 منشور وهو ما يمثل 2.9%.

من جهة أخرى نجد أن تطبيق البرنامج الخماسي الممتد من فترة (2002 - 1998) والبرنامج الخماسي الثاني الممتد من فترة (2012- 2008) لقد أدى لتحقيق بعض الأهداف المسطرة على مستوى البحث العلمي ومن بينها تخرج أعداد كبيرة من حملة الماجستير والدكتوراه، الأمر الذي سمح بزيادة عدد الإصدارات العلمية من حيث الكم، بل وضمان التأطير الجامعي لأعداد الطلبة الجدد ففي السنوات (2003-2002 -2004)، سجلت على التوالي مناقشة (168-294-350) رسالة دكتوراه دولة، ومناقشة (22-24-79) رسالة دكتوراه، أما بخصوص رسائل الماجستير فقد تم تسجيل مناقشة 2698 مذكرة خلال السنة الجامعية 2004-2005 ، ومعطيات سنة 2010 تظهر أن المناقشات ماجستير، دكتوراه، دكتوراه دولة قد بلغ 6957.

ثانيا: براءات الاختراع:

على مستوى آخر تعتبر براءات الاختراع المودعة من العناصر المحورية المساهمة في تضخيم ميزانية الدولة المالية والتي تعمل على تنميتها وتقدمها. وبالعودة إلى إحصائيات براءات الاختراع المودعة في الجزائر نجد أنه في سنة 2011، وعلى مستوى 90 باحث مخترع مقيم في الجزائر، تم إيداع 116 براءة اختراع يساهم فيها العنصر النسوي بنسبة 09%، وفي سنة 2013 وصل عدد براءات الاختراع على مستوى 172 باحث مخترع مقيم إلى 168 براءة اختراع، بحيث يسجل الباحثون

[1] – عز الدين نزعي، تقييم سياسة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر لتحقيق الأهداف الإقتصادية الوطنية، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد الثالث، العدد الأول، ص 280

والأساتذة الباحثون على مستوى مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي نسبة 50%، تليها مساهمة مراكز ووحدات البحث العلمي التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بنسبة 36%، لتسجل مراكز ووحدات البحث خارج قطاع التعليم العالي والبحث العلمي نسبة 14%[1].

من النتائج المذكورة نلاحظ أن مساهمة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي أكثر تفوقا من مساهمة مراكز ووحدات البحث خارج هذا القطاع، ذلك أن البحث العلمي في الجزائر ما يزال مركزا في الجامعات والمعاهد أكثر من القطاعات الأخرى، التي قلما تولي البحث العلمي أهمية أو تستثمر في نتائجه، فحتى ما تم تسجيله من براءات الاختراع هذه لم يتم الاستفادة منها بشكل فعال في قطاعات التنمية المختلفة، هذا على المستوى المحلي، فمع ما يمكن أن يكون لهذه البحوث من نتائج تطبيقية في عملية الإنتاج إلا أن معظمها لم يجد سبيله إلى حيز التطبيق والواقع، إذن، فإننا لا نبالغ إذا ما قلنا أن الاستثمار في مجالات البحوث لا يمثل مردودا يذكر في تطوير القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

أما على المستوى الخارجي فإن الجالية الجزائرية من الباحثين المخترعين المقيمين في دول أجنبية، والذين يتواجد أغلبهم في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، يساهمون بشكل فعال في إثراء الاقتصاد العالمي، حيث تشهد نسب براءات الاختراع التي يتم إيداعها على هذا المستوى تطورا محسوسة مقارنة بما تم تسجيله محليا، حيث نجد أنه في أكتوبر 2011 على مستوى 513 مخترع تم إيداع 2744 براءة اختراع، وفي أفريل 2012 على مستوى 513 مخترع تم إيداع 2833 براءة اختراع، وأما في سنة 2013 ارتفعت إلى 3036 براءة اختراع على مستوى 539 مخترع، يساهم فيه العنصر النسوي بنسبة 14% من مجموع براءات الاختراع، وهذا ما يدفعنا للقول أن واقع البيئة العلمية التي تتفاعل معها كل فئة من الباحثين (المقيمين في الجزائر والمقيمين في الخارج)، وراء خلق فجوة بين النسب المحققة محليا وخارجيا من براءات الاختراع المودعة.

لقد أنتج الباحث الجزائري المخترع الغير مقيم Belgacem Haba لوحده 657 براءة إختراع، أي أكثر من 04 مرات مما أنتجه جميع الباحثين الجزائريين المقيمين بالجزائر، حيث سجل نفسه في أحسن 100 مخترع في العالم وفي الولايات المتحدة الأمريكية، حيث احتل المرتبة 40 بـ 66 إختراع سجلت بإسمه خلال سنة واحدة في سنة 2012.[2]

المطلب الثالث: تصنيف الجامعة الجزائرية:

بناءا على ما سبق، سنحاول في هذا المطلب التطرق الى ترتيب الجامعة الجزائرية عالميا، افريقيا وعربيا، وفق أهم المؤشرات المصممة لتصنيف الجامعات.

الفرع الأول: مؤشر Time Higher Education:

[1] - عز الدين نزعي، المرجع السابق، ص 283، بتصرف.

[2] - عز الدين نزعي، المرجع السابق، ص 284.

استطاعت 8 جامعات جزائرية أن تدخل تصنيف تايمز لعام 2020، وهو عدد ضئيل جدا، بالنظر إلى حجم الأموال التي تُصرف سنويًا على قطاع التعليم العالي، وبالنظر أيضًا إلى عدد مؤسّسات التعليم العالي في الجزائر المنتشرة عبر 48 ولاية، بل إن الولايات الكبرى مثل الجزائر العاصمة وقسنطينة ووهران وسطيف والبليدة، تتوفّر على أكثر من جامعة، إضافة إلى بعض المدارس العليا الوطنية.

وجاءت جامعة فرحات عباس "سطيف 1" في المرتبة الأولى وطنيا، حيث صُنّفت ضمن الجامعات التي حل ترتيبها من 601 إلى 800 بعدما كانت العام الماضي ضمن فئة 801 إلى ألف.

وضمن البطاقة التعريفية للجامعة، وصف التصنيف جامعة "سطيف 1 "أنها تطمح إلى أن تكون "محرّك التنمية" في المنطقة، عبر المشاريع البحثية قبل مخبر بحث يركز على المشروع الحضري والمدينة والإقليم، والتهديدات التي تواجه التوازن البيئي المحلّي والمسح الرقمي للآثار التاريخية العديدة في سطيف.

أما باقي الجامعات الجزائرية التي استطاعت أن تدخل هذا التصنيف، فهي جامعة بجاية (801- 1000) وجامعة العلوم والتكنولوجيا محمد بوضياف بوهران (+1001) وجامعة بسكرة (+1001) وجامعة محمد بوقرّة ببومرداس (+1001)، وجامعة قسنطينة 1 (+1001)، وجامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا (+1001) وجامعة تلمسان (+1001).

عرفت هذه السنة خروج جامعات جزائرية من هذا التصنيف، حيث كانت ضمن أحسن الجامعات ل2019، مثل جامعة برج باجي مختار بعنابة، وجامعة محمد بوضياف بالمسيلة، وجامعة وهران، إضافة إلى جامعات صنفت سابقًا من طرف المجلّة ذاتها، مثل جامعة الجيلالي اليابس بسيدي بلعباس والمدرسة الوطنية متعددة التقنيات بالحراش، وجامعتي جيجل ومعسكر وغيرهما.

الفرع الثاني: مؤشر webometrics

تم نشر الترتيب الخاص بالجامعات والمعاهد وفق تصنيف webometrics في جانفي 2020، وفقا لهذا التصنيف الذي شمل 102 مؤسسة جزائرية. حيث احتلت المرتبة الأولى وطنيا جامعة الإخوة منتوري بقسنطينة (1942 عالميا، 40 افريقيا و 36 عربيا) ثـم تلتها جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين (1965 عالميا، 41 افريقيا و38 عربيا)، في حين احتلت المدارس العليا والمدارس الوطنية ذيل الترتيب وطنيا، عالميا، افريقيا وعربيا، فنجد جامعة العلوم الاسلامية الامير عبد القادر في المرتبة 101 وطنيا (29578 عالميا، 1799 افريقيا و1159 عربيا)، المدرسة العسكرية متعددة التقنيات في المرتبة 102 وطنيا (29861 عالميا، 1827 افريقيا و1175 عربيا). هذا التصنيف يعطينا صورة واضحة عن مكانة الجامعة الجزائرية عالميا، وافريقيا وعربيا.

خلاصة الفصل:

إن التطور الكمي الذي تعيشه الجامعة الجزائرية لا يخفي القصور النوعي في مخرجات البحث العلمي والتعليم العالي، فالجامعة الجزائرية عبارة عن مؤسسة استهلاكية للمعرفة التي ينتجها لها الآخرون، وهذا راجع لانخفاض نسبة المشتغلين بالبحث العلمي الجامعي إلى أعضاء هيئة التدريس، حيث ترتكز غالبية البحوث العلمية الجامعية لدى من يرغبون في الترقي إلى الدرجات الأعلى لاستيفاء شرط الترقية، ثم يتوقف لدى الكثير من أعضاء هيئة التدريس بعد وصولهم إلى رتبة الأستاذية، في الوقت الذي تمثل هذه الرتبة قمة العطاء العلمي الجاد وليس التوقف، والذي يرجع لأسباب مرتبطة لكثرة العبء التدريسي والمهام الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس إضافة لكثرة الأعباء الإدارية لدى نسبة كبيرة منهم، واكتظاظ الأعمال الموجهة من خلال التدفق الهائل لحاملي شهادة البكالوريا في كل سنة.

خاتمة عامة

تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي يعدّ ضرورة حتمية وملحة في ظل الاتجاهات الحالية للتعليم العالي، فبالنظر لمدى أهميته أجريت العديد من الدراسات والبحوث في مختلف دول العالم حول تحديد سياسة وسيرورة تطبيق هذا المدخل، وقد أوضحت هذه الدراسات أنّ تطبيق نظام ضمان الجودة بكفاءة وفعالية في مؤسسة التعليم العالي، يتطلب تسطير الخطوط العريضة له من تحديد الهدف المناسب، الآلية المناسبة والنطاق المناسب؛ ثم العمل على ضمان الجودة الداخلية من خلال الاهتمام بتحقيق الجودة الشاملة والتحسين المستمر القائم على اجراءات التقييم الذاتي، وفي الأخير يتم تبني اجراءات ضمان الجودة الخارجية التي تتيح لها مقارنة سياستها وبرامجها وأدائها بما هو متعارف عليه لدى أصحاب الاختصاص، وهو ما يحسن من جودة التعليم العالي في المؤسسة ويؤدي بالنهاية إلى الشهادة بجودة هذا التعليم والاعتراف بذلك على الصعيد العالمي.

وتعتبر إدارة المعرفة من أهم سمات الإدارة الحديثة التي تعني الإستخدام الأمثل للمعرفة بشقها الضمني والصريح من أجل خلق القيمة. حيث تصدرت إدارة المعرفة وجودة التعليم اهتمام الباحثين لكونها العنصر الأساسي الذي تقوم عليه المنظومة التعليمية، فهي تحدد بشكل رئيسي نوعية وجودة التعليم المقدم.

نتائج الدراسة: من الجزء النظري والتطبيقي للدراسة نستخلص بعض النتائج نوجزها فيما يلي:

- أن إدارة المعرفة مجموعة من العمليات التي تتم داخل المنظمة، حيث تساعد على إيجاد المعرفة، وتوليدها، واستخدامها، وتنظيمها، ثم المقدرة على نشرها، واستخدامها في الأنشطة الإدارية المختلفة، واتخاذ القرارات، وحل المشكلات.
- أن جودة التعليم العالي هي مجموعة من الأنشطة والمهارات التّي يقوم بها المسئولون لتسيير شؤون التعليم، والتي تشمل التخطيط للجودة وتنفيذها وتقويمها وتحسينها في كافة مجالات العملية التّعليمية.
- القصور النوعي في مخرجات البحث العلمي والتعليم العالي، فالجامعة الجزائرية عبارة عن مؤسسة استهلاكية للمعرفة التي ينتجها لها الآخرون.
- رغم استقطاب الجامعة الجزائرية للغالبية العظمى من حملة الدكتوراه والماجستير، إلا أن دورها في المجهود الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بقي محدودا جدا، لعدم توجه معظمهم لتبني مشروعات بحثية تطبيقية لحل المشكلات الإنمائية الوطنية، فالبحوث المنتجة بعيدة عن تلبية حاجات قطاع الصناعة أو الزراعة أو المجتمع، مما يصعب أو يستحيل تطبيقها والاستفادة منها عملية.
- رغم العدد القليل من نتائج الأبحاث المنجزة سواء المحلية منها أو المنجزة في إطار التعاون الثنائي المشترك في مجال البحث العلمي، إلا أنها تبقى حبيسة الرفوف والأدراج لعدم متابعة وتثمين نتائج هذه الأبحاث في الكثير من الحالات، وضعف توظيفها في قطاعات التنمية بما يعود بالنفع على المجتمع لتحقيق التنمية المستدامة.

- نظرا لمركزية الدولة في قطاع البحث العلمي بوصفها الممول الرئيسي له، جعل البحث العلمي والتطوير يأخذ صفة الأكاديمية المطلقة، ويميل في معظمه للتنظير بعيدا عن مجريات الأحداث الواقعية، وهذا يفقده جانبا كبيرا من أهميته وجدواه، لعدم وجود حرية أكاديمية لكشف الحقيقة أو تطبيق نتائج الأبحاث.

اختبار الفرضيات: من خلال هذه الدراسة يمكن اختبار الفرضيات كمايلي:

- بالنسبة للفرضية الأولى والتي تنص على أن توفر الجزائر أغلفة مالية معتبرة توجهها نحو قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، فنسبة 1% لا تستجيب للمعايير العالمية، حيث المعدل العام الدولي يبلغ 3%، في حين تخصص بعض الدول مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية ميزانية تتراوح ما بين 4% و4.3% من الناتج الداخلي الخام. وهو ما يعني عدم صدق هذه الفرضية.
- بالنسبة للفرضية الثانية والتي تشير إلى أن نسبة عدد الباحثين لكل مليون نسمة في الجزائر نسبة معتبرة مقارنة بالدول المجاورة. فرغم ارتفاع هذه النسبة من ما يقارب 170 باحث لكل مليون نسمة سنة 2007 إلى 265 باحث لكل مليون نسمة سنة 2014، إلا أن هذه النسبة تبقى بعيدة بدول الجوار، حيث تبلغ في تونس 2381 باحث لكل مليون نسمة، و862 في المغرب. وهو ما يعني عدم صدق هذه الفرضية أيضا.
- بالنسبة للفرضية الثالثة والقائلة بأن تزايد عدد الباحثين في الجامعة الجزائرية أدى إلى تحسن مخرجات البحث العلمي، خاصة النشر العلمي الدولي وبراءات الاختراع. فقد أنتج الباحث الجزائري المخترع الغير مقيم Belgacem Haba لوحده 657 براءة إختراع، أي **أكثر** بـ 04 مرات مما أنتجه **جميع** الباحثين الجزائريين **المقيمين بالجزائر**، وهو ما ينفي صحة هذه الفرضية أيضا.

توصيات واقتراحات: على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن طرح بعض الاقتراحات والتوصيات كمايلي:

- تخصيص الموارد المالية والمادية والبشرية بالشكل المطلوب لأن الحالي لازال بعيد كل البعد عن المعايير الدولية.
- الإهتمام بجودة منظومة البحث العلمي من مدخلات وعمليات ومخرجات، عوض الإهتمام فقط بالكم.
- اعتماد معايير الترتيب الجامعي للجامعة في السلم الوطني والعالمي، والمرتكز على حجم ونوعية الإنتاج العلمي كأساس لحجم ميزانية الحكومة المخصصة للجامعة مقارنة ببقية الجامعات، وهو ما سيحدث هجينا تنافسيا حادا، ويطور بشكل ملحوظ مخرجات الجامعة ودورها العلمي والاقتصادي والاجتماعي.

- تفعيل آليات التعاون والتنسيق بين جميع الأطراف من جامعات وحكومة وقطاع إقتصادي، لتحقيق الأهداف التنموية للبلد.
- تفعيل الرقابة القبلية والبعدية لجميع عمليات البحث العلمي وتقييمها تقييما موضوعيا ودوريا، وتصحيح الأخطاء ومحاسبة المتقاعسين في ذلك، وتحفيز الذين يثبتون مساهمتهم الفعلية في تطوير البحث العلمي.
- الإهتمام بالعنصر البشري المؤهل الذي هو محور هذه العملية كلها، من أساتذة وكل من له صلة بالبحث العلمي، ذلك لأن قدرة الإبداع لبلد ما مرهونة بعدد الموظفين وتأهيل الموظفين الذين يكرسون للبحث والتطوير على مستوى مؤسساتهم وجامعاتهم ومراكز أبحاثهم.

قائمة المراجع

قائمة الكتب:

1- إسماعيل محمد صادق ، **البحث العلمي بين المشرق العربي والعالم الغربي**، كيف نهضوا ولماذا تراجعنا، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2014 .

2- أحمد ابراهيم احمد، **الادارة الشاملة في الادارة التعليمية والمدرسية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، 2003.

3- جيم كور توا، **الطريق إلى القيادة والتنمية الشخصية**، ترجمة سالم لعيسى، الطبعة الأولى، دار علاء الدين، دمشق، 1999.

4- جمال الدين عويسات، **مبادئ الإدارة، الطبعة الأولى**، دار الهومة، الجزائر، 2005.

5- حسين عجلان حسن، **استراتيجيات الإدارة المعرفية في منظمات الأعمال**، إثراء للنشر والتوزيع، المكتبة الجامعية، عمان، الأردن، 2008.

6- شفيق رضوان، **السلوكية والإدارة، الطبعة الثانية**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2002.

7- صلاح الدين الكبيسي، سعد زناد المحياوي، **إدارة المعرفة، المنظمة العربية للتنمية**، القاهرة، 2005.

8- محمد بوعشة، **أزمة التعليم العالي في الجزائر والعالم العربي**، بين الضياع وأمل المستقبل، دار الجبل، بيروت، 2000.

9- محمود شحماط، المدخل إلى العلوم الإدارية، **أسس ومبادئ علم الإدارة العامة**، دار العلوم، الجزائر.

10- مؤيد سعيد السالم، تنظيم المنظمات، **دراسة في تطوير الفكر خلال مائة عام**، دار الكتاب الحديث، عمان، الأردن، 2002.

قائمة المذكرات:

1- أمل بنت عمر خلف الزايدي، **درجة ممارسة أنظمة إدارة المعرفة بمراكز الإشراف التربوي بمحافظة الطائف كما تراها المشرفات التربويات**، مذكرة ماجيستر في ادارة التربوية والتخطيط، جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية،2008.

2- توفيق صراع، **دور ادارة المعرفة في تحقيق جودة التعليم العالي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعاوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014.

3- حرنان نجوى، **مساهمة إدارة المعرفة في تحسين جودة التعليم العالي**، سنة 2014، دكتوراه الطور الثالث، تخصص تسيير منظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2014.

4- خولة شماخي، **دور إدارة المعرفة في ضمان تحقيق جودة التعليم العالي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص تسويق الخدمات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016.

5- رزق الله حنان، **أثر التمكين على تحسين جودة الخدمة التعليمية بالجامعة**، دراسة ميدانية لعينة لكليات جامعة منتوري قسنطينة، مذكرة ماجستير في تسيير المؤسسات، تخصص: تسيير الموارد البشرية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010.

6- سبكي وفاء، شرعي الحسين، **دور إدارة المعرفة في تنمية الموارد البشرية**، الملتقى الوطني بعنوان" أثر إدارة المعرفة في تنمية الموارد البشرية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، نوفمبر 2017.

7- شبوب بشير، **دور المعرفة وتكنولوجيا المعلومات في تحقيق الميزة التنافسية**، مذكرة ماستر نقل وامداد دولي، جامعة مستغانم، سنة 2017.

8- صليحة رقاد، **تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية**: آفاقه ومعوقاته، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف 1، 2013-2014.

قائمة المؤتمرات والمجلات:

1- أمال قاسيمي، أسمهان تمغارت، وآخرون، الجزائر، **إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل**، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي.

2- بريري محمد أمين، بكيحل عبد القادر، **أسس تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية التعليمية**، الملتقى الدولي الخامس بعنوان "راس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الأوضاع الاقتصاديات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، ديسمبر 2011.

3- بن إعماره منصور، **الإبداع والابتكار كوسيلة لتحقيق الجودة في التعليم العالي**، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي: الابداع والتغيير التنظيمي في المؤسسات الحديثة، المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة باجي مختار، عنابة، بتاريخ: 18 –19ماي 2011

4- الجامعات السعودية على الخارطة الدولية،(2013) ، وزارة التعليم العالي، **الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء**، مكتبة الملك فهد السعودية.

5- الجامعات السعودية على الخريطة الدولية،(2010) ، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، **وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات**، الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء، المملكة العربية السعودية.

6- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 08 - 05 مؤرخ في 16صفر عام 1429 الموافق ل 23 فيفري سنة 2008 ، يعدل ويتمم القانون رقم 98-11المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق ل 22 غشت سنة1998 .

7- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم244 – 99يحدد قواعد إنشاء مخبر البحث وتنظيمه وسيره، مؤرخ في 21 رجب عام 1420الموافق ل 31 أكتوبر 1999 ، الجريدة الرسمية ، العدد77.

8- حاجي العلجة، **جودة** الخدمة التعليمية في قطاع التعليم العالي في الجزائر بين الواقع والآفاق، دراسة تحليلية تقييمية للإصلاحات الجديدة ل.م.د، مجلة الأكاديمية

9- حبيبة شهرة، **فجوة البحث العلمي بين الغرب والعرب**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الرابع: للبحث العلمي في العصر الرقمي، مركز البحوث والاستشارات الاجتماعية بلندن والمركز الاحتواء الاجتماعي دولة قطر، يومي 15-16مارس 2015.

10- دلال سلامي و إيمان عزي، تكوين الأستاذ الجامعي الواقع والآفاق، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية **جامعة الوادي**، العدد الثالث، ديسمبر 2013.

11- سعيد الصديقي، **الجامعات العربية وتحدي التصنيف العالمي الطريق نحو التميز**، جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2014.

12- سعيد بن علي العضاضي، **معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي**، دراسة ميدانية، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد 9، المجلد الخامس، 2012.

13- صوفي إيمان، قوراري مريم، **أخلاقيات العمل كأداة للحد من ظاهرة الفساد الإداري في الدول النامية**، ورقة مقدمة في: الملتقى الوطني حول حكومة الشركات كآلية للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 06-07 ماي 2012.

14- طارق غالب أبو عربي، **أثر إدارة المعرفة في بناء مفهوم المنظمة المتعلمة**، مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد 2017.

15- عازه حسن فتح الرحمن، **تأهيل وإعداد عضو هيئة التدريس الجامعي**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الرابع: للبحث العلمي في العصر الرقمي، مركز البحوث والاستشارات الإجتماعية بلندن والمركز الاحتواء الاجتماعي، دولة قطر، يومي 15-16 مارس 2015

16- عز الدين نزعي، **تقييم سياسة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر لتحقيق الأهداف الإقتصادية الوطنية**، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد الثالث

17- محمد غانم، "**البحث العلمي في الجامعات العربية ودوره في تنمية القدرات التكنولوجية**"، مداخلة قدمت إلى الندوة الثانية حول: آفاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في العالم العربي، جامعة دمشق، 2007.

18- محيَا زيتون، **التجارة بالتعليم في الوطن العربي** ، الإشكاليات والمخاطر والرؤية المستقبلية، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية.

19- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة،" **تقرير اليونسكو للعلوم حتى عام 2030 "** ، ملخص تنفيذي ، منشورات اليونسكو، 2015.

المواقع الالكترونية:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الحكومة، أنظر في: https://www.cg.gov.dz/psre/bilan-psre-htm تاريخ الاطلاع 2020/09/13

2- محمد أحمد اسماعيل، عمليات إدارة المعرفة، *https://hrdiscussion.com/hr45024.html*. *2020/05/30*

3- موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أنظر في: https://www.mesrs.dz، تاريخ الاطلاع 11-09-2020

المراجع الأجنبية:

1- Gilla Baluisse**, Guide des outils du knowledge management panorama**, choix et mise en œuvre, Vuibert, paris, 2005.

2- Goria Stéphane، L'expression du problème dans la recherche d'information: application à un contexte d'intermédiation territoriale. Thèse de Doctorat, Université de Nancy2, 2006.

3- Terfaya Nassima :"Qualite dans l'entrpise et l'analyse des risqué". Ed HOUMA, Alger 2004.